کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۴۵۳

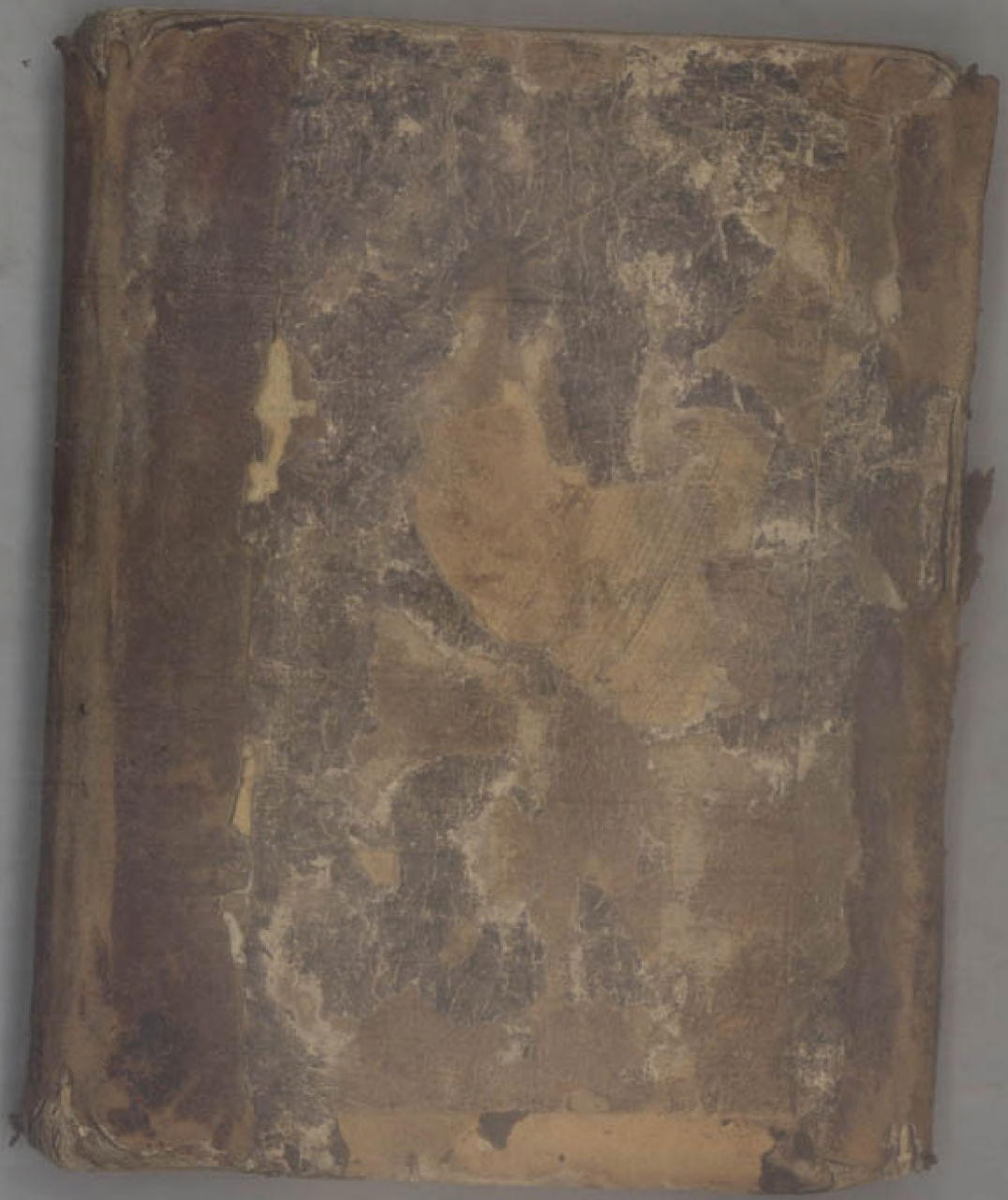

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب ... مجموعه
مؤلف ...
موضوع ...
شمارهٔ اختصاصی (۴۵۳) از کتب اهدائی : کریم زاده
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۸۳۷
۴۵۳
۲۱۰۸۳۷
58

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۱۰۸۳۷
شمارهٔ اختصاصی (۴۵۳) از کتب اهدائی : کریم زاده

منه كتب بهذه الحروف على ظهره ح وح ١١١ ح
كتابه يكون له فوائد عظيمة مسائله ١١١١ مرح ٢

42

الحمد لله الذي زين كتابه وحاشيته بالخط ربيع الترب

كتبت كتاب والدموع تسيل ح وح ١١١ د ١١١ ع

وشر: اشتياق ليكم طويل

اخاف من الموت اذا جاء يوما

بقاء كتاب بخط قليل

زيد كالاسد مشبه مشبه به اسد وجه شبه شجاعة اداة تشبيه كاف كانه

القهقرة
الترجمة

زيد كالاسد مشبه زيد مشبه به اسد وجه
شبه شجاعة اداة تشبيه كاف كانه

لا اله الا الله محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم

اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله

الحمد للمعبود هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
والتبجيل على المعبود على جهة التعظيم
العبد جميع ما انعم به عليه من السمع والبصر وغيرهما
الى ما خلقه لاجله وسخرها لعموم خصوص مطلق

بيان هذه الديباجة الكريمة

الفرق بين الحمد والوصف الحديث يستعمل
في الفعل والواحد يستعمل في الاشياء

حديث شريف
لقوله عليه السلام ان من الذنوب ذنوباً
لا يكفرها الا هم المعيشة صدق رسول الله

يا طالب العلم فاجتهد بالليل والنهار فان العلم لا يحصل
الا بالجهد والتكرار

جامع على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشهور في الشام وللمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطت التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التأفف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانتظامها لهذا الجمع والتأليف كالعلائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل واعلم ان الشيخ رحمه الله لما لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بانه جميل جزء منزع عليه ما يوافقه فصار نفسه بتجيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس كذلك للمجتهدين من السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سبيله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بذكر افطع بحواب اتباعه لابتدائه من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فمن لم يعرفها كيف يبحث عن احوالها ثم قدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلم مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح في الابدان وعن بعض الشعراء عن بعض تأثراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر الكاف جنس لا يجمع كثمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على ثلثة فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة فلا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا لجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي باعادة الكلمة المذكورة على النكرة فالمراد بالكلمة اللفظ المفظ في اللغة الرمي يقال لكلت الثمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف القوم ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ فالمراد به كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به لانسان حقيقة وحكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من قبيل الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو واخوه واعلم احكام اللفظ كالوضع مسندا اليه ومؤكدا ومعطوفا

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده كلام ودون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والفعل الاول وهو مما يدل على معنى يقترن
باحد الازمنة الثلثة الماضي بالفعل الفعل وهو اصدر
من ذلك لانه لا يدل على معنى في نفسه اصلا
الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تصيرها بانضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها الكلي مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف مباين بين اخويه
بعدم الاستقلال وعدم الدلالة والفعل متاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الاسم بالاقتران والاسم متاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم كل واحد منها معرف جامع لا
فراد مانع عن دخول غيرها فيه ولم يرد باحد هنا الا
للعرف الجامع المانع والله اعلم بالصواب اشار الى حدودها في جمع
ولما انحصر الكلام فيها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما
بعد هنا على تعاون مرتب الطبايع والنفة بالعلم بهم دل
قليلا كان وكثيرا وفي اصطلاح النحاة اللفظ

ان المتضمن حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة
منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو الجموع والمتضمن اسم
مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والا
فاسناد نسبت احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى يخ
بقيد المخاطب فائدة تامة فقوله الخ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيد المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضرب هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبقيد اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كان الكلام اعم من
ان يكون الكلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم
وزيد وقام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار غير جامع لها مركبات في حكم
المفردات اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل ضرب زيد وضرب
مفعول زيد مع الجملة التي فيها مثل الذي ضرب غلامه زيد فانه في حكم هذا اللفظ
ان كلا المضروبين زيد فالمجموع كلمة واحدة في حكم
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صرح بان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة

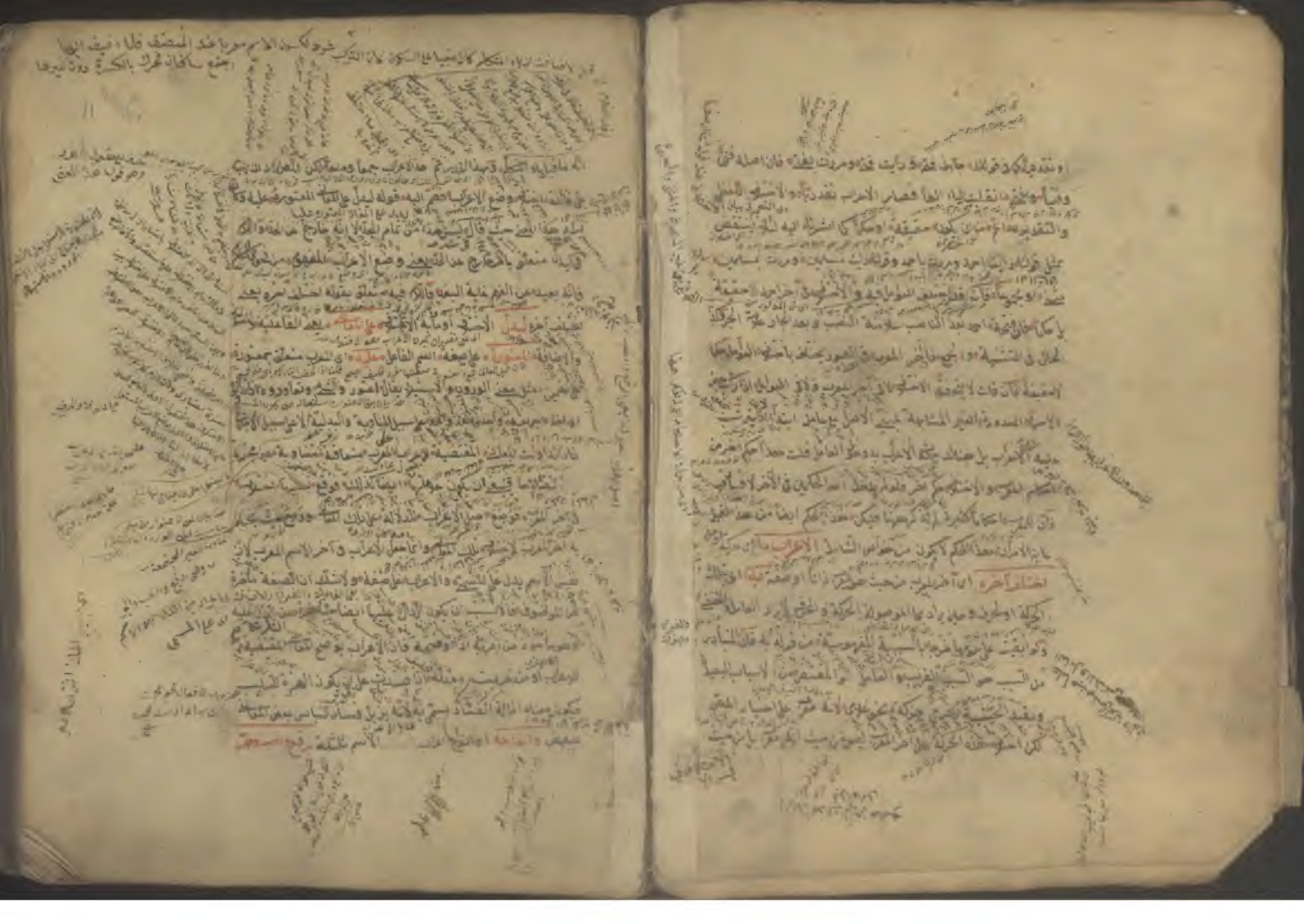

فيه سالما وإن لم يكن غير منصرف كرجال وطلحة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركة الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركة
الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالفتحة رفعا اي حالة الرفع والفتح
نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلحة ورايت طلحة ومررت بطلحة وهو
جمع المؤنث السالم وحوما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد يعرب بالفتحة نصبا والكسرة جرا فان النصب فيه تابع للجر
اعراب الفتح على ما يجيء الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب
فيه تابع للرفع كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنون بالفتحة رفعا والكسرة نصبا وجرا فالجر فيه
تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احد ورايت احدا ومررت باحد
احوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الجر قريب الملاءة من جانب يدعو
فلا يصلح الا لما هو كذلك وهنوك والحن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
بالعورة واتصف الا بحية والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منصوبة دائما وهنوك وهو ابوك واولى لامها اصله فوه

وهذه الاسماء الستة معربة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على
الحركات الثلثة اصلا بل الفتحة والكسرة فانها مستولة في الحركات
الثلثة غالبا وفي الحركات الاعرابية على الثلثة فالرفع حركة كانت اوحرفا
على الواو علامة كون الشيء فاعلا او كالفاعل للفعل
بالغاء ايضا كالنيابة وآخر وبعدها والنصب حركة كانت او حرفا
على الالف علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كالمستثنى للفعل
به وآخر حركة كانت او حرفا على الياء علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مفيدة لم يجيء الى الاتي الباء المعدية
البتة كان الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل حقه ان يكون واحدا فاعطي الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها فضلة فاعطي الخفيف للكثير
لم يبق للجر فيه علامة غير الجر حين جعلوه علامة لما اضطر كان
او مضافا اليه يتم الخ يحتمل المعنى المنصب اي يحصل من اضافة المنوه
على المعرب بالمناسبة للاعراب في جاءني بعد عامل ذو به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها فلما رايت زيدا ورايت عاملا ذو به
حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها فلما مررت بزيد الما
عامل ذو به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمعرب
المعرب اي الاسم المعرب المتمكن الذي لم يكن مبنيا ولا يجيء ما لا يجيء
متمكن كل به ومن كذا الشيء المتمكن اي الذي لم يكن بناء الوضع

وذو مال وهو لفيف المقرون بالواو وبين اذ اصله ذوو وانما
اصيف ذو الى اسم الظاهر دون الكناية لانه لا يضاف الا الى
الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ
مصغرتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذا مثنية والمجموع منها
معرب بالحركات المثنية والجمع وانما يصرح بهذين القيدين
لكفاية الاول مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم
تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت
اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فالمها كسائر
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا
يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر
السالم بالحروف اراد وان يجعلوا اعراب بعض الاسماء ايضا كذلك
لئلا يكون بينها وبين الاخوات وحشة وانما
اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء
لاستلزامها المثنى والمجموع في كون معانيها مثنية او

عن تقدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب التي
هي لام الكلمة وهي الواو في يد والياء في دم وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات المقدرة
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاضيف
الى المظهر الذي هو الاصل وروعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لانه آخره الف مقصورة
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو
الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فاذا قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها في الاعراب رفعا بالالف
ونصبا وجرا بالياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء في المذكر السالم والمراد بها ما سمي
به اصالة وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين ويقال سنوات وارضون مما لم يكن واحده مذكرا فيجمع با
لواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وستذكره

والكسرة على الياء دون الفتحة و مسلمي عطف على قوله كقاض بعد تقدير
الاعراب للاستثقال فقد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف
نحو مسلمي فحذف تقديرا للاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة دفعا
لتقدير الاعراب في نحو مسلمي اذا هو في حالة الرفع دون النصب والجر نحو
جاءني مسلمي فان اصله مسلموي يسقوط الواو بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو والضمة فصار الاعراب حالة
الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء من حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا باق وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث
في نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانها سقطت
حروف الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديرا
واللفظ اي الاعراب الملفوظ به فيما عدا ما ذكرنا مما تقدر فيه
الاعراب او استثقل وعلم من تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف وكان اقل
من المنصرف لو عرفت يعرف غير المنصرف على عكس القياس الاعراب التقديري والتحكم
عدم تأثر المنصرف فاكتفى بتعريفه فقال هو المعرب اي اسم معرب فيه مثنا
تواتران باجتماعهما واستيراح شرع لعلمها فيه اثرا مسلم ذكره بقوله
تسع وعلل واحدة منها اي من الثلاثة التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقام
اي مقام جاءني العلتين باقتران وحدها تأثيرها وهي اي العلل التسع
مجموعا في هذين البيتين من الاوزان التسعة لاكلها احداهن يقال لا يقع

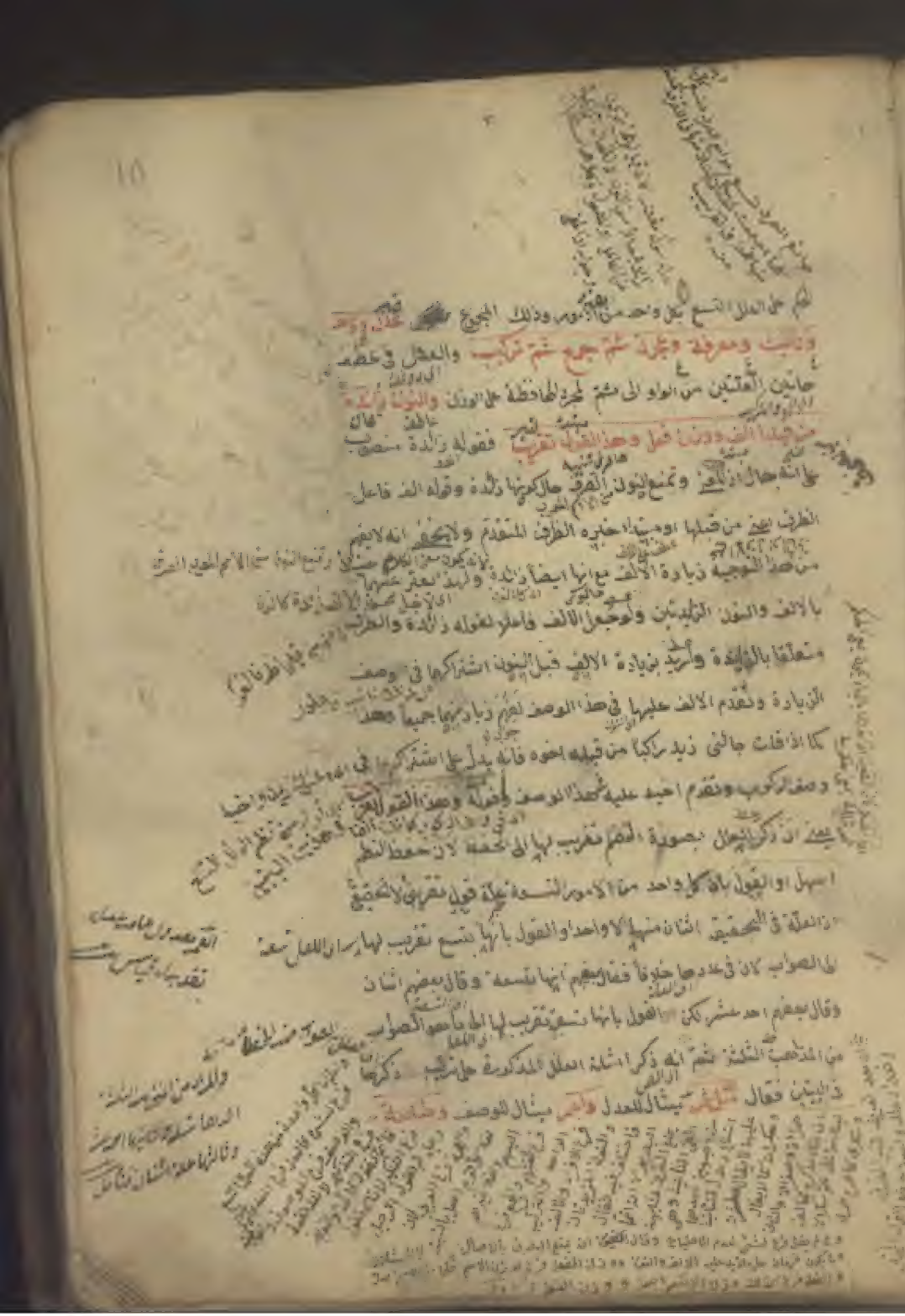

لهم على العلل التسع بكل واحد من الامور وذلك المجموع هو علل واحد
وذاتية ومعرفة وتجربة ثم جمع ثم تركيب والعطف في خطه
جاءني العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والتنوين زائدة
من هذا البيت ودون فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة مصدر
على انه حال اذ المعنى وتمنع التنوين التقوم حال كونها زائدة وقوله الف فاعل
الظرف يعني من قبلها او مبتدأ اخباره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم
من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة والمعنى تعتبر عشرتها
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لفعله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وقيد بزيادة الالف قبل التنوين اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لعدم زيادتها حينئذ
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله نحوه فانه يدل على اشتراكهما في
وصف تركيب وتقدم احيد عليه بهذا الوصف لفضله وهذا القول تقريب
اي ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او يقول باذكار واحد من الامور التسعة علة فيقول تقريبي لا تحقيقي
لان العلة في التحقيق اثنان منها الاواحد والقول بانها تسع تقريب لها بما ان العلل تسعة
هو الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها بما هو الصواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثل لهم مثالا للعدل والمراد مثال الوصف وهو

مثال الثابت وزيد مثال المعرفة وقائم زيد مثال المعرفة بعد
طلحة إشارة إلى فعل الثابت اللفظ والمعنى وضارب مثال النكرة
وساجد مثال الجمع ومعدكرب مثال المركب وحمر مثال اللفظ الذي
ولحمر مثال العدل الفعل وحكمه [illegible] لا يعرب والاسم المذكور عليه
من حيث اشتماله على المعنى [illegible] واحدة تقوم مقامها الا ترى في
ذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصلا فيه فرعيتان فيجب
الفعل من حيث الآلة فرعيتان بالنسبة الى الاسم لاحتياجها افتقاره الى الفاعل و
والحرفية استغناؤه عن المقدر فمنع منه الاجزاء المختص بالاسم والجر والتنو
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتذكير
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والتعريف في كلام العرب فرع التنكير
في كلام [illegible] الخفة آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتين فرع ما لا يزيدان عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر واذا وجد فيه بزيادة غير حرف
هذا العدل كان فرعا لتوغله الاصل ويجوز ان لا يمنع سببا كان فرعيا
او غير فرعية صرف الرجل في حكم المعرف باء فلان الكسر والتنوين فيه لا
جعله معرفا حقيقة فان غير المعرف لغة المقدر [illegible] واحدة
تقوم مقامها وباء فلان الكسرة والتنوين لا يلزم خلوا الاسم عنهما وقيل
المراد بالتعريف هناء التنوين للاطلاق والتعريف هرفه راجع الى حكمه

الضرورة اي الضرورة وزن الشعر وبعباره اخرى فانه اذا وقع غير
المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسارا يخرجه عن الوزن
وانزحاف يخرجه عن التسوية اما الاول فكقوله فاطمة صبت على
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله [illegible]
تمام لما ذكره هو لسيك ما كررته يقضع فانه لو قطع لوجد نون من غير
نون يستقيم الوزن ولكن يقع به زحاف يخرجه عن التسوية فكما
يحكم به بسوية الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورة
فكيف يستقيم قوله الضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضرورة عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لغاية الفصاحة
كما في قوله [illegible] عاجلا لا نام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير
نذيرها شمس مكارم مؤيد معظم من يحمد باحمد غايته فوخال باحمد لا يحل
بالوزن ولكنه يحل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال
المكسور والتناسب اي يجعل حرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه
وبين المنصرف لان غاية التناسب بين الكلمتين [illegible] عندهم وان لم يحصل
الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرفه سلاسل
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال
لجمع غير المنصرف الذي هو فعل والمنصرف الذي هو فعل غير المنصرف لتناسبه
واليوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل
تسع علل مكررة فان كل واحدة منها مقام العلتين لتكرارها احداهما

البلوغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد ذكرت فيه الجمعية
حقيقة كالكلاب والبساوين واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وغايرها
الثابت لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفاء التاليين
المقصورة والممدودة الكل واحدة ضعافا جيلى وحمرا لانها لازمتا
التاء وضعا لانصارها انها اصلا فلا يقال في جيلى حمل ولا حمرا
حمر فجعل لزومها التاء بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فوعرض التزوم لعارض كالعلمية مثلا
لم يفق قوة التزوم الوضعي فالعدل مصدر جعل المفعول اي كون
الاسم معدولا اخرج اي خارج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة
الاصلية اي عن صيغته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون عليها
الاسم ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست من صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كما ان قوله
من حيث هو هو عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير اعراضيا
في الصورة فقط فلو ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاجزاء مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وكان
حرية عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اجنه اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل

وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية على
الظاهر ان مثل اوس وانيب من الجمع الشاذة ليستا مخرجة عن الصيغة
فيها الحق اواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب اسناد على اوس وناب
على معنى الناس من غير ان يعتبر جمعها اولا على اوس وانياب واخراج اوس
وانيب عنها وقال بعض الشارحين فدخول بعض تعريف الشيء بما هو اعم
منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا
تمييز العدل عن سائر العدل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريف هذا المقصود
لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم ان انواعا قطعيا انهم لما وجد والك وملك وغير
وجمع وغير ذلك مما يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الرسمية او
العلية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصح للاعتبار الا العدل
اعتبروه فيها لانهم التزموا للعدل فيما عدا عمر في هذه الاسماء الخمسة
غير منصرفة للعدل وسببا آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امارة على
وجود الاصل اذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج في بعض
تلك الاسماء يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل للعدول عنه لا
لوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيقدر
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فاقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل محققا او مقدرا

او دالت عليه قرينة بان يجعل جزئية منع الصرف الغلبة
على الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
بعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان اسود كان
موضوعا لكل طرفه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية و
وعدم غلبة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم غلبة الغلبة اسود
وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها نقط سواد وبياض وارقم حيث صار اسما لنقط
من الجديد لما فيه من الدقة اعني السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع
اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف الاصلي والحال فضعف منع اقل اصالة
الحية على نحو ضعيف لتوهم اشتقاقه من القوة التي في الحنش
وكذلك منع احمد للتمر على نحو ضعيف لتوهم اشتقاقه
من الحمرة والجنبا للصابر على الطائر ذي خيلاء على نحو ضعيف
لتوهم اشتقاقه من الخال وحيث ضعف منع الصرف في هذه الاسماء

منفرد ايضا ملحق بالمتابع مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين فيه
الصرف العلمية والثاني فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال وكرباب فقام هنا ليس في محله لان
الكلام فيما قد وقع العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تعليم الكتاب
لان الجار يتبعونه فلو يكون ما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوا جامدة معربة
فالحاصل ان اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وهو ما عدا العلمية
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار صفة ما موضوعة مع بعض
سواء كانت صفة دالة بحسب الوضع على ما قامت به كالحامل
مع بعض صفتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال كالابرق
فهو بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فهو وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثل المذكور
فانه لما عرف في على السنة التي هي من قبيل العدد دالة على الاعداد
الاربع اذ معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض لفظ الاسماء بحسب اصل الوضع والمعتبر في حيث
منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العارضي لغرض فلذلك
فالامر بشرطه اي بشرط الوصف في تسعة منع الصرف ان يكون الوصف
وصفا وصلا لذا هو الوضع بان يكون وصفية الوصف قد عرضته الا
الوصفية بعد الوضع فالاسم الاسود باق على الوصفية الاصلية

عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها انما يقصد بها المعاني الوصفية
معتبرة في الاصل ولا في الجامع اذ الاصل في الاسم التعريف الثابت
الابطن لفظا صريحا بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط له شرط وسبب
منع الصرف العلمية او العلمية مع الاسم الملاقي لغير التأنيث لا ما في آخره تاء التأنيث
لان الاصل صفوطة من الصرف بقدر الامكان وكان العلمية
وضع ثان وكم جرداه عن الكلمة يطلب لا ينفك عن الكلمة
والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي في اشتراط العلمية
غير الا ان بينهما فرقا فانه في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه فلا بد في وجوبه من شرط
آخر كما اشار اليه بقوله بشرط تحتم تأنيثه اي شرط وجوب
تأنيث التأنيث المعنوي في منع احد امور ثلثة زيادة على الثلثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروف الثلثة نحو سقر او العجمة مثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تأنيث التأنيث المعنوي الامور الثلثة المخرج لها
بنفي احد الامور الثلثة عن الجملة التي مفادها ان يقدر عن نقل
احد السببين فتراجع تأنيثه ونقل الاولين ظاهر وكذا الجمة لان الاسم
العجم ينقل الى العربية فيجب صرفه فظاهر انتفاء شرط تحتم تأنيث التأنيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة وبعدم صرفه نظرا الى وجود
سببين فيه وزيد وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور

علما لبلد تعين منع صرفها اما لسبب العلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط التحتم تأنيثه وهو الزيادة على الثلثة واما لسبب العلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأنيثه وهو تحرك الاوسط واما ماه وحمص فلسبب
العلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأنيثه وهو العجمة فان سمي به
المؤنث المعنوي منع لسببه فسببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الرابع فحكم تاء التأنيث وقائم مقامها فيه وهو مؤنث معنوي سماه
باعتبار معناه الجنسي او اسم رجل منع لان التأنيث المعنوي الاصلي زال
بالعلمية للذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
وهو مؤنث معنوي سماه باعتبار معناه الجنسي او اسم رجل منع صرفها
لان زال التأنيث بعلمية الذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
سمي رجل بانا العدة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال ذنيبة بخلاف ضرب فانه يقال ضريب من غير اعتبار الباء لان الحرف الرابع قائم مقامه فيقال ضريب اسم رجل
منع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعنوي لا لتعريف لان سبب منع الصرف هو
وصف التعريف لا ان المعرف شرطها او شرط تأثيرها في منع الصرف لان العلمية
علة لا ان يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية
او منسوبة لانها اذا لم تكن حاصلة في ضرب فلان يكون الباء للتبيين واما جعلت
شرطا بالعلمية لان تعريف المظهرات والمبهمات لا يوجد الا في البنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
منصرف منصرفا كما سيجيء فلو بقوت كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمية واما جعلوا المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعلوا العلمية سببا كما جعل البعض
لان فيه تعريف المنكر اعلم ان من قرائن العلمية ان يكون الغلط منتفيا
وضعه غير العرب وتاخيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجم بان تكون منتقلة في اصل العلم في لغة حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير نقله في لغة العجم
كقالوا طالقة كان في العجم اسم جنس لسورة النساء السبع المعروفة فرانه قل
الا يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجم وانما جعلت شرطا للتعريف فيما
العرب مثل نعرفانهم في كلامهم ضعف فيه العرفة فلا تصلح سببا لمنع الصرف
هذا هو الوسط المنقول لجميع حروف المعجم المكية في العجم وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة احرف للتانيث
الخفة احد السببين فوح منصرف هذا تفريع بالشرط الثاني فانصرف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اعتبار النص لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فحرام
علامة فقد وقد تظهر في بعض التصرفات فلهذا نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في هند مع سكون الوسط
فما سبق فلم لم يعتبر هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اخرين لئلا يلزم سكون الوسط احدهما والا يلزم من اعتبارها التقوية
سبب اخر اعتبار بيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم جبل بدياسكر
والمراد هنا منع صرفها لوجود الشرط الثاني فيها فان في شتر تحرك الاوسط وفاء

وهو لفظ يختص بمعنى واحد فانه لجمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم
مما سبق ان صيغ منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ها
وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فتمنع صرفه لوجود شرطه
تأثيرها كسلاسل مثال ما بعد الفتحة ان وحضاجر مثال ما بعد الفتحة
ثلثة احرف اوسطها ساكن وانا فرازنة وامثالها مما هي على صيغة
منتهى الجموع ومع الها منصرفة لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها
بلا ها وجب هنا حمل الضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان سلفة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من
منع الصرف بل هو شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية
الثانية الجمعية الاصلية لانه ينقول هذا الجمع فانه كان في الاصل
حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها
فكان كل فرد من افراده من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هي
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا علمية جنس مؤثرة فقط لان الاعلام بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لان الجنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا واما الثاني للفرق
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بعد النقول ولم يقل الجمع

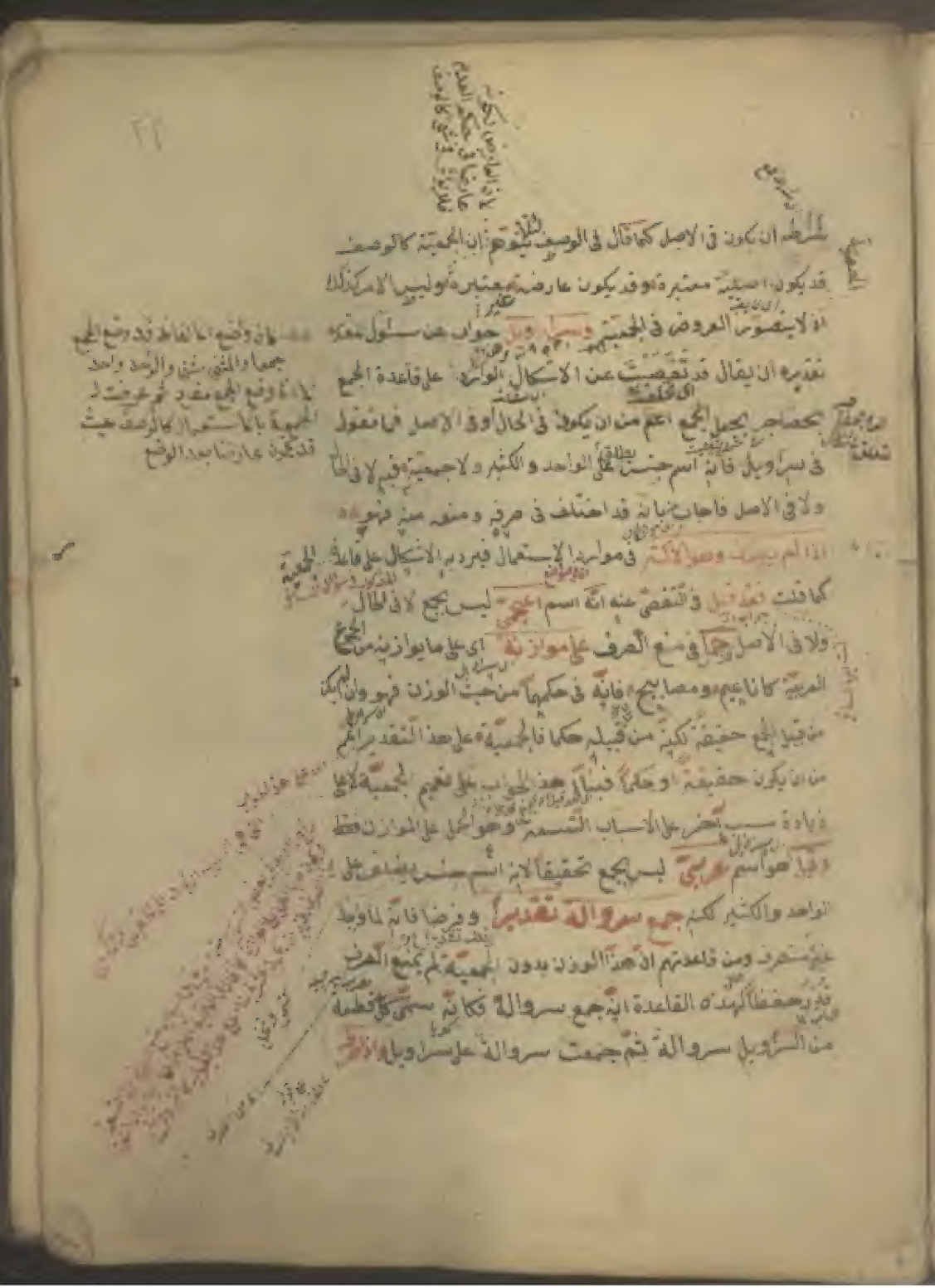

للشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليفيد ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تخصصت عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع
بخصاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فنقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فمنهم
من لم يصرفه وهو الاكثر في مواضع الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمعية
كما قلت بعد قليل وتقضي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل وحمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجمع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اما
من ان يكون حقيقة او حكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على
زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن فقط
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
فوجب فرضا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل

ان وضع الالفاظ قد وضع الجمع
جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا
لانا وضع الجمع مفردا ثم عرفت
الجمعية بالاستقراء كالوصف حيث
قد يكون عارضا بعد الوضع

اى سيرآ ويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف

فلا اشكال اه بالنقض على قاعدة الجمع بقضايا انى التصرف جوار

اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدوانى

اى فى حالتى الرفع والجر حكم حكم غاضى يحذف

فى التصغير حذف الياء عنه واحالة التنوين عليه تقول جاءنى جويرى

ومررت بجويرٍ كما تقول جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ واما فى حالة النصب

فالياء محركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلم تكمل فى حالة النصب

لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلافه حالتى الرفع

والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين

تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى

هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ فى قولك جاءنى جوارٍ جوارٌ

بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى اسم الصرف فبنى الاعلال

على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين

فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع بخلافه

بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع

صيغة منتهى الجموع لان الحذف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه التنوين العوض فانه لما اسقطت

الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها بعد التنوين وعلى هذا فالجار

حالة الجر بالتعاقب وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر

كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رايت جوارى

وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فالجار يكون

الياء مفتوحة فى حالة الجر والضمة خفيفة على الياء وفيها وفى

فيه اعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوارٍ جوارى بالضم بلا تنوين

حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء

الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف

اللغة المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التنوين

هو صوت يردف الكلمة او الكلم كلمة واحدة غير حرفية جزا

فلا يرد النجم ويبرى تنوين خرجليه الحاقية لياما من الزوال فيحصل

له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة

المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف ايضا

اعنى منع الصرف و الانشاد لان الاعلام المشتملة على الاسناد

الميبات تخونا يطا شرة فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليها

قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة عجيبة فلو تغيرت

اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة وان كانت من قبيل الميبات

فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فاندفع

كلام المحشى الذى يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا والا فقد

حرف العطف ليخرج مثل سيبويه وبعلبك ومثل خمسة عشر وستة

اللام تحقيق بلان و

عشر فصلين فلنا كفاية اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل
المبنيات وانما الاعلال المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها هنا مثل بعلبك فانه علم لبلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرها الالف والنون المزيدتان من اسناب منع الصرف ضربان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وشبيهان مضارعتين ايضا لما
الفارسية
الفي التانيث في منع دخول التاء عليهما والنجاة خلوف في آخرهما اي الالف
منع الصرف اما كونهما مزيدتين وقربهما بالمزيد عليه واما شبههما الزوائد
لالفي التانيث والراجح هو الاول اما كونهما التي
يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما الدلا
يدل على ذات كالوحط مهما صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا
للاسم والصفة شرط اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم
فامتناعه من الصرف العلة تحقيقا للسبب الثاني اذ لا يتصور
معها غير حصول الزوم زيادتهما او لمنع التاء فتحقق شبههما بالفي
التانيث تحقيقا ان كانا في صفة فانتفاء منعه ان كان الالف

والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التانيث
عليه ليبقى مشابهتهما الفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى
كان مؤنثه فعلى لا تكون فعلانة فيبقى مشابهتهما الفي التانيث
على حالها ومن ثمة اي من اجل المخالفة في الشرط امتنع رحمن
من ان منصرفه او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لان رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث
فعلم مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف ندمان سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لان ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
الندام فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ورزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وهذا الشرط
لا يكفي في تاثير منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
في لغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم المعرب الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك يزيد وتغلب للموضع

وخصّ الرجز افعال نقلت الى الاسبوع وانما نحو بقم اسما لصبع
معدول وهو نعيق وبنى على الوضع والسلام فرّق بينه وبين الاسم الاخير
نجيبة المنقول الى العربية فلا يقدح في الباب الاختصاص ومثل
صرد على البناء المفعول اذ نجعل علما للشخص فانه ايضا خبر مشتق
للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء
خبر مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون في اوّله اى اوّل وزن الفعل او اوّل ما كان
على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف
الثنين كزيادة مة اى مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير
غير قابل للتاء اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل لتاء لانه يخرج بهذه التاء المختصة بها بالاستقراء الوزن
وكونه غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمّي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا يسود فان مجيء التاء في السودد
للحيدة الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله امتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمة اى ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع نحو عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف بعمر لقبوله التاء التي بمعنى الناقة

الغوية على الفعل والسيرة وما فيه علمية مؤنثة اى كل اسم غير
منصرف يكون فيه علمية مؤنثة فهو ممنوع من الصرف بالسببية المنضمة
او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع العلمية التأنيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لانه
للعلمية اذا نكر يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا
ورأيت زيدا آخر فانه اذا يريد به المسمّى بزيد ويجعل عبارة عن
المشترك بينهم نحو قولهم كل فرعون موسى اى كل مبطل يحق
لاثنتين اى ظهر حين بلغ اسباب منع الصرف وشرائطها اثنا
من تلك الاسباب اى علمية مؤنثة لانها اى العلمية السبب الذي هي احد
شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الا
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاسباب
الاول اى لا تجامع غير ما هي مشروط فيه الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعهما مؤنثة كما في عمر واحمد ليست شرطا فيهما
كما في ثلث ولحمر وهما اى العدل ووزن الفعل منصرفان
لان الاسماء المعلة بالاستقراء اوزان مخصوصة لا يشذ
منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اى

على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وجوابه
الحسن لم يسبوه ولو كان قول المبرد اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جبلة اصلية واحدة الى الفة الى الاستاذ اذ كان سبب
تبا على ذلك في انصراف نحو احمر عما اذا نكر والمراد نحو احمر اذا كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه نكرات
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند الكسر
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكتع
افعل التفضيل الخ وخرج من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل اسما وان كان فيه
من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب التفضيلية
اعتبار الوصفية الاصلية اي تما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وعدله غير منصرف
لوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والعدل والوصف
المؤثرين فان قلت كما ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب لما مر خلاف
لاصل اجيب منع المصرف قبل الباعث على اعتبارها امتناع الصفة
وارقم مع زوال الوصفية عنها وفيه بحث لان الوصفية باقية

شيء مما من الامر الذاتي بين مجموع حدين الشيئين وبين احدهما
فقط الاحدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر اي غير المنصرف الذي
احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من
جوسبب فيما شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه
قد سبق احد السببين الذي هو العلمية بدلها والسبب الاخر الذي
بالعلمية من حيث الوصف سيبقى فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
اصل سبب واحد منها في ثبت بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
عند وقد قيل على قوله وعن منتهاه ان ان اجيت بكسرتين علما لمغايرة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من ضمت يضمت
وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عنه والجواب عنه ان هذا امر غير يحقق جواز ورود اضبب بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او
لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما سبق ان شرط وجود
اصل تحقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيق بدون العدم منع
انصرف اباه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا
لوجود السببين في احمد ورد العدل وهما العلمية والتانيث
المعنوي ثم ان اشار الى استثناء مثل احمر عما اذا نكر عن هذه القاعدة
الاصل

عنها بالكلية بل يبقى فيها شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها وغير
لانها قد زالت بالكلية واما الاحفش فذهب انه منصرف فان الوصف
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والتأنيث لا يجيء من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول
القول اظهر وما اكثر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان نادرا
لزمه ان يجيز في حاتم ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المبرد رحمه الله تعالى بقوله ولانه
اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فمثل
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بل
فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرف العلمية والوصفية
الاصلية لما لزم
المتضادين بعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في علم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بجهتين ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسعد وارقم فان قلت
انا جوزنا الوصفية المحققة والعلمية لابن الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلم اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع منتفيين فانه بتقدير اجد الضدين بعد
زوالهما مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع منتفيين
لكنه شبيه به فاعتبارهما
وجميع الباب اي باب
بحذف حرف النفي عليه او الاضافة اي اضافة
يجز اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله يجز لان الاجزاء قد يكون بالفتح والياء
يكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا والاضافة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو
من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة تقوية جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
لكنه يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلقا والممنوع من غير الصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بشبيهة التنوين وحيث ضعفت مشابهة
للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون نائبه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما

كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول بالنكرة والاضافة فان كانت
العلمية شرطا لمنع الاحاد والتركيب معا كان ابراهيم وان لم تكن شرطا
كما في احمد زالتركيب معا والم يكن صالحا لمنع التنوين في احرنقيت لعدمة
على حالها وهذا القول انسب عاعرفت والمنع غير المنصرف للعلمية
جمع المرفوع لانه موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
جمع الجمع مجلد اصيغة المذكر الذي لا يعقل كالصفات
من الجمل وحمال سجلات اي صحاح وكالايام الخاليات هو
اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية
الواردة تماشتمل اي اسم اشتمل على العلامة اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فلا يستدرك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل يمكن ان يحل
معرب كان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع المحلي
الرفع المحلي وصريحت مستلزم عن احوال الفاعل اذا كان
متصلا بكسيح اشبه اي فيما للمرفوع او مما اشتمل على
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
لانه بالاولى ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم

الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما اسند اليه حل في مثل قولهم اعجبني ضرب
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية يخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او ضرب
في العرف وانما قال دال ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وشبهه اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في
ضرب لانه ما اسند اليه الفعل الا في ضمير يتلى اسناد
اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بقيده عليه وجوبا
يخرج عنه المبتدأ المقدم عليه جوازا نحو زيد ضرب من يكرمك فان
فيه يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا او مجرورا في الدار
رجل فيك المراد وجوب تقديم نوعه وليس بتقديم نوع
الخبر ما يجب تقديمه محلا نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه به
قيامه به اسنادا وقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او معنى في محله
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز به عن نحو مضروب

المتقدم ذكره ضربي في من الامثلة والقرينة اي الامارة الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا بد ان يطابق على ما وضع له ازيد
لا القرينة اذ عدم فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
شاملة لما وهي نحو ضربت موسى عيسى او لمفعوله نحو
اكل الكمثرى عيسى او كان الفاعل مجرداً متصلاً بالفعل نحو
زيداً او مستكناً كزيد ضرب خارجاً بشرط ان لا يكون المفعول مساوياً للفاعل
لا بقرينة نحو يهين زيداً ضرب بل رفع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيداً الا عمراً او بعدهما نحو ما ضرب زيداً الا عمرو حسب
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
استتار الاعراب فيهما والقرينة فلما مر من الالتباس واما في صورة
كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب
زيد الا عمرا الحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب واما
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر منه ايضاً
ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر ما هو فيه بالي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

مالم يستمر فاعليته كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعل داخلاً في الفاعل كالفاعل
واما على مذهب من جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به فمن زيد في قام زيد فهذا مثال
ما اسند الفعل ومثل الوصف في زيد قائم ابوه فهذا مثال ما اسند
اليه شبه الفعل والاصل في العامل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته كالجزء من الفعل لشدة
احتياجه اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع
توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة فذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز
عدوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد
ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وذلك غير جائز لفظاً
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزاني رتبة
عدي حدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه
بان هذا ضرورة الشعر والمرء عدم جوازه في سعة الكلام وبانا
لانسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي تدل عليه
الفعل اي جزى جزاء الكلاب واذا انتفى الاعراب الدال على عينية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً فيبقى اي في الفاعل

فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستقم بعضهم لانه من قبيل قهر الصفة على الموصوف
قبل تمامها وانما قلت الظاهر ان مضماه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احد الا وزيد فيفيد انحصار ضرب كل واحد منهما
في الآخر وحينئذ خرج المقصور وانما وجب تقديمه حينئذ صونا
وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر حينئذ في الفرد الآخر فلو تأخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا وانما تصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضربني
غلامه ووقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي تقديم
والخبر نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة بعد القيد منع ما عرفت انفا
او وقع الفاعل بعد ضمائنا اي معنى الا نحو انا ضربت عمرا وزيدا وانفصل مفعولي
لان المفعول ضمير متصل بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل
نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل من المفعول في
هذه الصور اما في صورة انفصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا ومعناه حينئذ
ينقلب نحو المطلوب قوانما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فالمثالث لاتصال توسط الفاعل بين المتصلين وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ
الفاعل نحو ضربك وقد يحذف العامل الرافع للفاعل لقيام قرينة على
تعيين المحذوف جوازا اي حة فاجازا او متلزيد اي فيما كان جوابا
لسؤال تحقق لمن قال من قام سائلا عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول

زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما افاد
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف جزء منها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية زينة بن
تمثل ليبك على الباء المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضليع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضليع يقدر السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس من هذا القبيل فضمونه
اي يبكيه من بذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان يظهر العجز
واخراب ويحتمل ما تحمله الضوائع والمسبط الشائل من فرس وبغل
والاطامية الاهلاك والسوائح جمع مطيحة على غير القياس كالوائح
مفعول وتمايتعلق بمحذوف اي وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من
يغير وسيله من اجل اهلاك المهلكات مالة وما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حة واجبا في مثل قولك
واحد من المشركين استجارك اي في موضع حذف الفعل في ثم
فترفع الابهام الثاني من الحذف فانه لو ذكر المقدر لبقي المقدر
اضمار مشوش بخلاف المقدر الذي في ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير لا يجوز ان استجارك

فعلين متنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع
الالف حرف لا يصح اضماره ولا بد وبه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن
والمفعول نيابة له وهذا الحق بالتنازع هنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل منصبا بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المتصل
على مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فعل يعمل فيما
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممنوع لما عرفت فحينئذ يكون التنازع في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
لمتأخر نحو ضربني وضربت زيدا وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية ما ضربت وكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضربني وضربت زيدا
وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر منهما مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه والثاني في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المغاير للاولين فقوله ثم تعين لتخصيص هذه الصورة
بالاضافة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون

الفعلين المختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر لشيء
واحد فلا يتم بذكره شاهدا للقسم الثالث لانه اذا اخذ هذا من المثال الاول
وهذا من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمه ضربت زيدا وغير ذلك فما يكون الاسم الظاهر مرضيا فيه اتفاقا
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ومختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبه
قال مذهب الفراء هو الاكثر استوفى اخرت الفاعل في الفعل الاول فلا
يخلو اما ان يجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير او لزوم الذكر بالذكر
واستتباع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا سد شيء مسده هذا ان كان فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف ضمورا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت الزيدان عند الكسائي وجماعة اي اعمال الفعل الثاني
مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول

فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقبل زيد هو ضربني
الزيدين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المنع ضعيفة
حذف وحذف المفعول خير من ذكره وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اظهر لاستغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
والمفعول نحو ضربني وضربت زيدا منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فالاولى
مفعول ثان لحسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في العمدة
واما على اعمال الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
لاقتضائه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واخرت
ذكر مني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور في ضمير
لاحذف فاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
اذا اخرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار واخرته
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيدا اذا اضمرته بائنة من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو ضربني وحسبني منطلقين الزيدان منطلقا حسبني
الزيدان منطلقين فيجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعوله واضمر المفعول

الاول في خمسة واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين مانع وهو اي لواحر معزى
خالف الاول ولواحر مشي خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اضمرت المفعول الثاني اسما دالا
على متصف ذات ما بالانطلاق من غير دلالة على تثنية او افراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي بصيرة
معزا والثاني مصوغا مشيا فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولا اضمار
الكوفيون على اولويته اعمال الفعل الاول يقول امرأ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفانى ولم اطلب الى المجد سلما وهو قليل من المال حيث
فالواحد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى المجد سلما وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامر القيس
اذ ذاك فصيح شعراء العرب على الاول فلو لم يكن اعمال الاول في نظائره
اولى لما اختاره
اذ لا قائل بالفرق بين الاحالين فاجاب المصنف عن عارضة البحرين وقال اضمرت
نفس الكفاف ولم اطلب قليلا من المال ليسعني اي من التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجيه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
عدم السؤال في معيشة واستغناء كفاية قليل من المال وشتان ما بين
كل منهما ورد بانه لا يكمل مدحه بالقناعة بالقليل حينئذ كان وجه الاولوية
على احد هما منتفيا والمتفق عدم ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون معمولا
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت السابق من قوله ولكن
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى بخلاف
الاستدلال

ادنى معيشة ولا يكفني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
واسند مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله
والمراد بفصله عن الفاعل ولم يفضل ومنه كما فصل البناء حيث قال ومتى ابنا
يلتبس باسناده اتصاله بالفاعل حتى سواه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه قائما على الفعل
منطبق به اقيم المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه
اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل فيما اي الماضي المجهول
ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول نحو استفعل وافتعل ويفتعل
ويستفعل وغيرها من الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا اليه
مع كونه مسندا اليه اسنادا تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفعولي باب اعلمت لان حكم
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام كضرب لتأديب والمفعول معه كذلك اي من المفعول له والمفعول معه
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت فانهما لا يصلحان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل

بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلة فعلا او ظرفا تنبيها بالفعل لانه الاصل ثم اشترط ان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او الصلة الموصوف بها اي احدهما وفي حكم الاسم المضاف اليه مثل الذي يأتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقد جاء ايضا بعد مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل قائما فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على الجملة الذي يصح دخول الفاء على خبره ما عدا بالاتفاق مع عدم دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانها يخرجان الكلام الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا ما عدا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل بالذكر قلت وجه تخصيصهما ببيان الاتفاق ظاهر منبه على وجه ذكر ليت ولعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم فيما ظهر بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا

اولا يات اما الودة في القلوب شرائع
وان كان ما بين الجسوم فواسع

وما قالوا كما قاد فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم اذا المفتوحة ولكن بشرط ان فيما وجه تخصيص اذا المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق اذا نبه على ذلك فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان الكلام القوي لا يعارض القرآن وكلام الفصحاء وما يؤيد الحاق عدم منع ان المكسورة على دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يؤيد الحاق عدم منع ان المفتوحة ولكن عنه هو لفا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

حذف الخبر اذا كان كونا مطلقا اي عاما وقد يحذف مقيدا ايضا اذا قام دليل على تعيينه كما في قولك زيد بعد من قال من عندك فقلت زيد اي بعدي وقد يحذف مع بقاء القيد اذا قطع النظر عنه كما في قولك زيد في الدار لمن قال اين زيد فقلت في الدار وقد يحذف المبتدأ ايضا عند من قال في نحو زيد ان تقديره هو زيد على ان الجملة لا محذوف حذف المبتدأ جوازا مثل قولك زيد بعد لمن قال من عندك وقد يحذف الخبر وجوبا اذا سد مسده شيء مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك ضربي زيدا قائما فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب ضربي زيدا قائما حاصل

مرفوع بهذه الحروف لانها لا تستند الى المذهب الاصح لانها اذا شابهت الفعل لم تتعد
كما لم تعد ذهب رفعا ونصبا مثل ضرب اى ضربان واخواتها المسند الى آخره بعد ذهب

وقوله المسند اما الخبر كان وخبرها او المبتدأ وخبر لا النافية للجنس
وخبرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج ما سبق ذكره والمراد بدخولها
الحروف عليه وروده وقعا عليها او ورائه فيها لفظا او معنى فلا يتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه
ليس بمبتدأ على ما يتوهمه بعض الناظرين لان هذا الاسناد دخل عليه حرف
فصار جزءا من الشرط لا يخرج عن كونه شرطا بخروجه عن كونه جزءا منه
فافهم ان هذا بالمسند المسند الى آخره بعد دخول هذه الحروف وبقوله
بعد دخوله خرج نحو ان زيدا قائم
قوله وهذه الحروف ولا الى ان يجاب بالاسم المسند فخرج نحو ما وليل
الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه قائم في مثل ان
زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف واما كان خبر المبتدأ
الى آخره حكم خبر المبتدأ في افادته من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثنى ومجموعا وفي شرائطه ضمائره
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يجوز في الا اذا علم والمراد ان امره
كامر بعد ان صحح كونه كوجود شرائطه واستيفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبرا بالفعل حتى يرد ان يجوز
ان يقال اين زيد وهو في ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين وان مطابق
اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد

ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اهتمنا بالعمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه
حكمه في جواز التقديم اذ كان الاسم معرفة نحو قوله انا اليها ابراهم وان
علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا
وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها
جعلا الكاينة نفي الجنس اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل لتقسيم خبر المسند الى ما تقدم ذكره من خبر المبتدأ وخبرها
وكان وخبرها بعد دخولها اى بعد دخول ما فخرج به سائر الاخبار والمسند بعد دخولها
ما عرفت في خبر ان فلو قيل ضرب يضرب ولا رجل يضرب ابوه نحو ان ضرب الغلام رجل ضارب
فما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لما حذف الخبر وجعل
في الدار صفة تجلو بما ذكر لان غلام رجل مضرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
الواقعة موقع الخبر فيها اذ في الدار خبر بعد خبر لا خلاف فيه ولا حاجة لان الظرفية
لا تفيد بالظرف وغيره وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل وليكن مثال المنفي خبرها الظرف وغيره ويجوز خبر لا هذه حذف
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل دال الذي نفي عليه كقولنا لا اله الا الله
اى لا اله موجود الا الله وسبوحيم لا يفقهون اصلا لا فقه لهم اى تقدير الفقه
معتدا به واجابوا بالنفي لان الفقه المعتد به

حتى يحسن التقابل ومنه كما وقع في ... لا على طريقة التشبيه بل لتكثير الكلم
والمراد بما تقدم بهذه الفائدة من قيد الاضافة ... المشتمل معنى ما الى الفاعل
والمفعول للتذكير ... مثل قوله تعالى ... ارجع البصر كرتين أرجعا مكررا لكثرة
وفي هذا المثال من نكتة التعريف لافادة بعد الغيبة تكلم ... اصله
الباب الثالث ... اقيم بحذف مثله واشتمال امر الغائب عن مكانه اقامة
كثيرة ... في الفصل ... اقيم مقصد ومعاهد ... الفعل بحذف ... ثم حذف
الفعل من المفعول واضيف المصدر اليه فصار ... ويجوز ان يكون
من اب بالكسر بمعنى الاب فلا يكون ... الزائد ... المفعول
سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بعد اسعادك الا ان سعديك يتعدد
بخلاف اسعد فانه يتعدد باللام المفعول ... وقع
عليه فعل الفاعل ... ولم يذكروا ما سبق المفعول المطلق ... وقد يقع
فعل الفاعل عليه ... بالواسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب ... في زيد ولا يقولون ... ضربت زيدا ... وقع عليه
منتزع ... المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يتعلق ... واحد منها
واقع عليه بل ... وقوعه والمفعول المطلق بما يلزم من معانيه نفس
الفاعل فان المفعول المطلق ... فعله ... يقولوا الفاعل ما اعتبر اسناده
الى ما هو ... حقيقة او حكما ... ضرب زيد في ... الجهر اضافي
لم يعتبر اسناده الى فاعله ... ليس ... مثل ضربني زيد ورجع فانه يصدق
على رجعها الله ... وقع عليه فعل الفاعل الحكمي ... اسناده اليه ... مفعولا له

في هذا

الفاعل في الحقيقة ... فاعل لفظا نحو ضرب زيد وفاعل معنى نحو ضرب زيد

... فاعله في حكم الفاعل وبادكرنا ... ذكر الفاعل فلا يرد انه ... قال سابقا
... عليه الفعل كما ذا اخبر ... نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف
فعل امير ... اي الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في المواضع التي تقدم ... واما جواز نحو
قوله الله اعبد ووجه تعجب ... واما وجوبا فيما يمنع من ... الاستفهام
او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم ... ما لم يكن مانع من التقديم
كما في ... ان نحو ... ان تكن ... وقد يحذف الفعل العامل في المفعول
لقيام قرينة معالية او حالية ... جواز ضربا زيدا لمن قال ... ضرب او اضرب
زيدا ... الفعل للقرينة المعالية التي هي السؤال ... نحو مكة المتوجه اليها
او زيدا مكة ... الفعل للقرينة الحالية ... موضعا ... مواضع تحصيها
بالذكر ... الحذف في باب الاغراء والمفعول على المدح او الذم او ... الاختصاص
كثيرا ... ساغ ... بالنسبة الى هذا الباب
الا ... ما ... ضابط ... اي مضبوطا ... السماع لا يجاوز عنه
... مسموعة بان يقاس عليها ... اخر ... ونفسه
اي ترك امرأ ونفسه ... خيرا لكم او اشتهوا خيرا لكم ... الفعل ... ضربا
خيرا لكم ... خيرا لكم ... اصلا وسيرا اي اسرت ... سيرا ... سيرا
ما صرفك ... اي ... او اهلا لا اجانب ... اي اصبت ... وطئت سهلا
من البلاد لا حزنا ... الموضع الثاني ... من تلك المواضع الاربعة
للمخاطب اقباله ... توجه اليك للخير به او يقلبه كما اذا ناديت

منصوبا عليك بتوجيه حقيقة مثل يا زيدا وكقولك يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها
تركت اولا معرفة صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد
نداؤها فهو في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه انما يتفجع عليه او يحزن
حرف النداء مجرد التفجع لانتزاله منزلة المتارك وقصد لانه يخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا قرر المصنف احترازا بالذكر فيما بعد فيجب بحكم ان المندوب
ايضا كما قال يعظم مناد مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فادخلت يا محمد
فكانك قلت يا مطلوب اقباله تفجعا على فراق البلد فانك اذا ندبته عرفته
كما فعله حاصب التفصيل وقيل الظاهر من كلام سيبويه انها انما دخلت
حيث عرفت لانه مناسب لها من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا وايا وآ
واختير من بينهن ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيلا للطلب اذ حقها ان تقع
بان يكون الذات الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرية بان يكون الذات الطلب
تقديرية مثل يوسف اعرض عن هذا او للتنبيه اذ حقها ان تقع بان يكون الذات
ملفوظا او تقديريا بان يكون الذات متقدرا كما في المثالين المذكورين اولا
والمنادى المفرد المعرفة مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
واستصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
اي ادعو زيدا او ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعمال
ولدلالة حرف النداء عليه وقائم مقامه فائدة وعند المبرد بحرف النداء
لنيابته منابه وقال الجرمي في بعض كلامه انا يا او اخواتها على اسماء
الافعال فعلى هذين الذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به

بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه كل جزء الجملة اي الفعل والفاعل معا لان
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
معا وعند الجرمي على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه يجب
اي المنادى وقوله بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها
على ما مر في ضمير المنادى او على الفرقة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى
في غير ضرورة النداء والقيد مسند الى الجار والمجرور معنى به والضمير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام اي المنادى ومعنى
اي لا يكون مضافا ولا شبيها مضاف وشبيه كل اسم لائم معنى الا بالا تما
امر آخر اليه معرفة قبل النداء وبعده وانما نبه المعرف المعرفة لتقريع
موقع كاف الاشارة المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونها منبها اخبارا وتقريبا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعو زيدا
وهذه الكاف كذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجلا مثالا الاول معرفة مبني على الضم اولها
النداء وثانيها معرفة بعد النداء ويا زيدا مثال المبني على الالف ويا زيد
مثال المبني على الواو ويجتنى اي يجتنى المنادى بلام الاستغاثة او بها

تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث
دلالة على انه المخصوص من بين امثاله بالدعاء يحربا لزيد وانما فتح
لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث تحربا للمظلوم اي لقوم
فانه لو لم يفتح لام المستغاث علم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
ومستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف
الضمير التي يفتح لام الجر معها بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بجيرا تحربا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان العرف بينه وبين المستغاث له الحاصل به عطفه على
المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا تحربا
لزيد ويا لعمرو انما اعرب المنادى بعد دخول لام المستغاث لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبعد دخولها خفت
مشابهته الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام
التعجب تحربا للقاء ويا للدواهي ولام التمييد تحربا لزيد لا فتئنا فلم اهمل
المص ذكرهن وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كلا ويجب
بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهد اسم فاعل استغيث
بالمهد واسم مفعول ليحضر فينقذ منه ويستريح من آلام مخصوصة وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيفهم من التعجب ويتخلص عنه واجب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لله ويا للدواهي
ليس لله ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ادعوا هؤلاء العجيب لله والدواهي والا تحق

عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فتحمل
لاستغاثة ما يفتح فتحها حاكما هو الظاهر بما سبق ويفتح او يبنى المنادى على الفتح
لالتقاء الساكنين اعني الالف المبدلة من ياء الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولم فتح لان
اللام يقتضي الجر والالف الفتحة فبين اثرهما تنافٍ فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيد بالحاق به الوقف وينصب ما سواها اي ينصب بالمفعولية كما
المنادى المفرد العرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان الالف
مقدرا قبل ياء المتكلم نحو يا غلامي لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما بعده
مغير عن حاله وما سمي المفرد المعرفة انما ما لا يكون مفردا لئلا يكون مضافا او كما
وانما يكون مفردا كان لا يكون موصوفا وانما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول هو
ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبيد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبيها بمضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن
لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقبلا اي لرجل غير معين وهذا توقيت النصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما يكون
معرفة ولا مفردا مثل يا حسنا وجهه خطيبا ولم يورد المص لهذا القسم
مثالا اذ حسب انضح انتفاء كل من القيدين يتصور انتفاء بهما معا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال المذكور يحتمله فيمكن ان
يراد بفعله يا طالعا جبلا وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين
او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة للمنادى
المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد له على حدة وانواع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد

حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة لفظا فقط وقيد بنا المبنى بكونه على ما يرفع به ان توابع
المستغاث باللام لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد وعمرا لا وجه الا وجه والا النصب
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ح لا يجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا
معنويا او لفظيا والشبيه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها
بالمضاف فانها لما اشتركت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفرد فدخل
فيها المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه بالمضاف لانها كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ونائب الحكم الآتي في التوابع
كالتابع في بعضها ولم يجئ فيما حضر جار فيه مضاف بالا بد في بعض امثلة
فخرج التوابع الجارية بعد الحكم فيها وخرج بالتفيد فيما حضر عن الخبر فقال
من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي وحكمه في الاغلب حكم الاول غالبا
وبنا نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان الحجازي عند
البصريين دلالة ولذلك لم يفيد التأكيد المعنوي والصفة مطلقا وعطف
كذلك والمعطوف بحرف الجمع وخرج بالاصالة بعض المعرف باللام
البدل والمعطوف بغير الجمع وخرج بالعطف فان حكمهما حكم ما سبق
نرفع حملا على اللفظ الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرض

فيجوز ان يكون تابعا للفظه وتنصب حملا على المحل ان حق توابع المبني
ان يكون بنا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمضروب نحو يا تيم اجمعون
واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصروا عليها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث
والحارث في المعطوف بحرف الجمع وخرج بالعطف نحو يا علي والخليل ابن احمد وهو
استاد سيبويه في المعطوف بحرف الجمع وخرج بالاصالة بعض المعرف باللام
النصب لان المعطوف بحرف الجمع في الحقيقة منادى مستقل فحينئذ ان يكون على حالة
جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وجهي الرفع او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشر حرف النداء جعلت تلك الحالة اعني مضارعته وقفا
وابو عمرو بن العلاء من سلطان الشرط القاريء المقدم على الخليل يختار فيه النصب
ح تجاري الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فلا حكم التبعية وتوابع المبني تابع لمحل موجبة النصب
وابو العباس المبرد انزل المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه كالخليل اي ابو العباس مثل الخليل في احتياره
رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل التيم والصعق كما مر
اي ابو العباس مثل ابي عمرو في احتيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والضاف معطوف على المعرفة اي هو توابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فتنصبها اذا وقعت

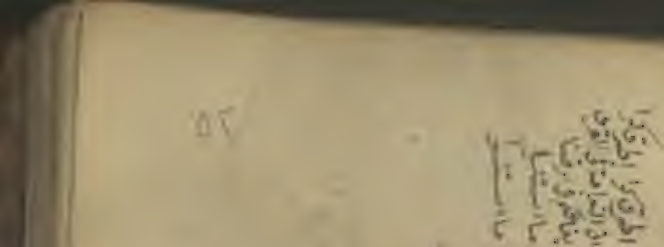

او لزوم النصب احد هذين الامرين هذا الاسم بالتصريح كما صرح الناظم بذلك وبقوله
الاشتغال بالنصب او تعلقه خبر خبر زيد ضربته زيد ضرب سبق المبتدأ على الواقع عنه وذلك الاشتغال
خرج خبر زيد فرب فان الفعل من قوله ضربته في زيد ليس لوجود اشتغاله بالضمير المتعلق منه
وبرفعه اية ايضا مانع من ذلك وبقيد النصب بالتصريح خرج خبر كان في نحو زيد كنته
اية وطيها هذا اسم احد هذا اشتغل الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بمعنى والثانية
مشتغل الفعل بالضمير مع تقدير مباشرته بالمعنى والثالث مشتغل بالضمير مع تقدير
مباشرته بالمعنى والرفع والرفع متعلق بالمشتغل والايضح الا تقديم المشتغل
الناصب بالتزام وليبد الاولة الضمير اربعة اشياء ذكر منها المشتغل بالضمير باقسام الثلثة
ووجه تسميته المشتغل بالمتعلق والاسم فرشبه اح ناصبوه بالمتعلق بالمجرور
وجه عود ذا قرينة مبتدأ الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط معنى وذا ثانية
مبتدأ الفعل المشتغل بالضمير تقديرا تسليط ما يباشر بالمعنى وجوبا فاجرى
عاونه وذا ثالثة مبتدأ الفعل المشتغل بالمتعلق وذا رابعة مبتدأ
موقدر تسليط ما يباشر بالمعنى وجوبا فاجرى
يضرب زيد وجه الشبه بين الفعل والمجرور
فهو زيد ضربته مرة المفسرة فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
من جزية الناصب وعمل الفعل حتى فانه مضمر بعد
فان ضربته اعني ضربة غلامه فان ضربة الغلام
بما يشترك من حيث عدم الجزم الدافع
او الواجب في الرفع او النصب او

تمييزا للمفرد اي لغرض التمييز باضافة نعم المقدار اليه اسما لحصول الغرض بالمضاف
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في تمييز المقدار ان يكون مقدرا بمن
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو الذي يرفع الابهام عن نسبة مقدرة بمن نسبة كان الكلام
الى قوله احدى عشرة في قولك نسبة في جعل وكان الابهام في النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عن المنسوب اعتبر المصنف هذا المعنى التزامي على ان المخاطب ما في هذا القسم
المقرر المذكور في القسم الاول انه هو المميز والنسبة الاخيرة اعني النسبة كاشتباه في جعل ابا احدا
او ما شابهها لحفظ على جعل وهو اسم الفاعل من الحفظ المتعدي او اسم المفعول من الحافظ المتعدي عجوزة
او صفة المشبهة من حفظ زيد حسنة وجها لاتم التغيير نحو زيد افضل ابا او المصدر اعني طيبا ابا
وكذا ما في معنى المصدر نحو حسن زيد وجها بحسب امثال الجودة والتمييز
خاص بالمنسوب عنه وان طيبا ابا مثال طاب الجود والتمييز يجب ان يكون لما انتسب عنه
والمتعلق وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما في معناها وبين المفرد لان كلا في قوة ترجمة متعلقة كما
في قولك زيد وزيد طيب اغنى ابا فضله وابوة وابا وطاب حفظ جدي نفسا وابا يجب الجمع في ناظر
الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر فيجب الحقيقة او وارد كل من التمييز الواقع في الجملة
او ما في معناها مسندة فالمميز غير اضافي والعين فاعل بها خاصة بالمنسوب عنه والمميز
عين بخلاف اضافي وهو شبيه بالمنسوب عنه وجب عين منسوب عنه بمشتق او ما اوله حرف اضافي والعلم
مرفوع غير الحفظ وكلاهما متعلق بالمنسوب عنه او وجب حفظ جدي قوله في جعل او ما في معناها مثل
يجب حفظ جدي نفسا وتركيا اظهر التمييزات والاخفاء وابا وابوة وابا وابا وطابا اورد هذه
الامثلة مع وقف كاتبه وزاد عليه قوله والله دره فارسا اشارة الى ان المميز قد يكون جملة مثبتة
وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد يجب ان يكون المميز فيه بصيغة كثيرة رجلا وكيلا

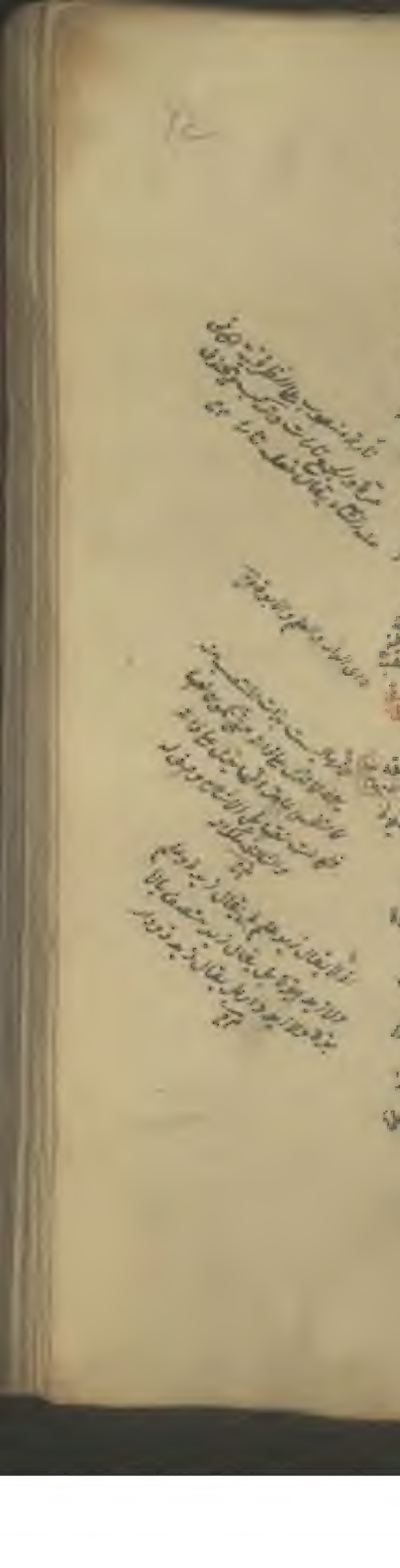

تارة تمييزا عن ذات المنسوب عنه بان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون المميز هو
حفظ او الابهام يكون في نسبة الدار الى جعل والدار الى الاصل الذي هو في الحقيقة
المميز الله خير فارسا والفارس استعارة عن الفراسة بالفتح مصدر فرس الفرس اي حذق بامور
الخيل واما الفرس بالكسر فهو الفرس نفسه ان كان المميز بعد ما لم يكن نفسا والمنسوب عنه اسما
لا صفة يجب حمل المنسوب عنه والمراد بجعل له اعلاه على المميز والمميز عنه جاز ان يكون ذات المميز
تارة كما في المنسوب عنه بان يكون تمييزا لرفع الابهام عن ذات المنسوب عنه واخرى نسبة
وذلك بان يكون تمييزا لرفع الابهام عن نسبة المنسوب عنه تارة كما في المنسوب عنه
وذلك بان يكون تمييزا لرفع الابهام عن نسبة المنسوب عنه تارة اخرى كما في المنسوب عنه
تمييزا عن زيد اذ المراد اسناد الطيب الى جعل بحسب امثال الجودة وجاز ان يكون تارة تمييزا عن نسبة طاب
اذ الطيب مسند الى متعلق وهو ابوه وابا اذا لم يكن ذات جعل يكن نفسا في المنسوب عنه اسما يصح جعل
له منتسبا عنه فرد متعلق خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلا اورد اذ فان هذه الامثلة ليست نفسا في المنسوب
وقد يصح جعل ابا في المميز عنه هو الذات المضرة اعني الشرف السنوي الى زيد ابا
المميز في كل منهما جاز ان يكون المنسوب عنه سواء كان ابا او متعلقه وفي نحو طاب
ما قدمت من وحدة المميز وتثنيه وجمعيته سواء كانت لمتعلق المنسوب عنه نحو طاب زيد ابا
الجود والزيدون آباء او لملحق في نفسه متعلق المنسوب عنه نحو طاب زيد اذ اذ له فضلا وطاب زيد
ابوين اذ اذ له ابوين جميلين وطاب زيد اباء اذ اذ له اباء واجدادا فيجب مراعاة ما ذكر من التغيير اذا قصد وحدة
المميز او ورد مفردا واذا قصد تثنيه امره تثنيه واذا قصد جمعيته او ورد مجموعا فجمعيته ومعنى
انه يصح ان يطلق على المثنى والمجموع ان المميز حينئذ يقع على القليل والكثير
فاذا قصد تثنيه وجمعيته لم يلزم ان ينتهي الى الجنس او يجمع بل يكفي ان يراد به جنس المعنى
الصادق على القليل والكثير فلو جعل الى تثنيه وجمع نحو طاب زيد علما وازيد ان علما وازيدون علما

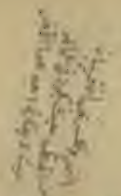

بيان الفرق ... الفعلية ... وجوز النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة بالاعتبار المتقدم وفي الجزم بين الفرق والفرق بينهما تأييد للامر المعتمد وحكم الخبر
بضاعة ... اسما احد فاكثر ... الا ناصر لك والا يخذ
الامع وجود الخبر لئلا يكون ترجمانا فوقوعها كاسما جاز ان يكون كونه
اسما والخبر محذوفا اي ثابت موجود وجاز ان يكون خبرا ايضا احد مثل زيد واذا جعلناه حرفا
فالاسم محذوف اي الا احد كزيد ... في النفي والاستغراق على الجملة الجنسية
... اي وضع ما وقع ... اي ضربه تأكيدا لها وكذا سيرهم الى المدينة سيرا
وخص الخبرية بالذكر لان اعرابها وجعل اسمها وخبرها امرا وخبرها امرا غريبا
لغير تجويز الخبر ... اما احد في نحو ما احد قال ذلك غيرك فصفة تميز حيث لا يصح
ان يجعل الخبر خبرا لها والكلام صحيح اما بالرفع او على ما كان الخبر فيه وصفا لها على ما وافقه
اهل الحجاز هو الذي جاء عليه القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وان زيدت
ان بعدها نحو ان زيد قائم قليلا ما الحق بها بالاكثر الا لا مع لا لان استغراقها وجه ... بعد
البحرين وناقية ملكة عند الكوفيين ... كما في الا قائم ... نحو ما قام زيد
نحو ما قام زيد ... على ان كلا مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيد من ان فلا
... على ضعيف عند الشيخ خلافا لمن فصل بين ما وبين سواها بان زيدا وانا استغرق النفي بالاولا
عملها بعض النفي في استغرق لنفي بطلان العمل واما في المتقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل
... او على جبر ... بكسر الجيم اي بما صار يقبله الجبار بعد النفي وهو بل وكان
نحو ما زيد شيء بل مسافر وما هو فانما كان قلعة ... اي حكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
الا في نقض النفي ... اي اسم مشتق لجزء الموضوع الاول الذي هو حال

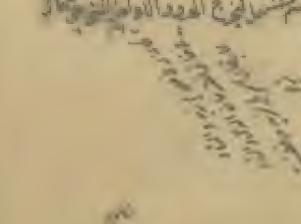

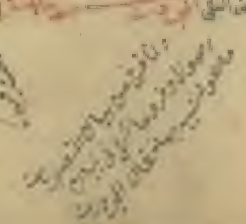

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات ... والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
... المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر ... كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الواو والنون علامة لكون
المضاف اليه بل الحيثية كون مضافا اليه والمضاف اليه وان كان معنا معرفا به لكن المشتمل
على علامة اهم منه وما هو شبيه به فيه ... في تعريف الجزء ... وكذا الله
وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه ... وهو هنا
غير ما هو المصطلح المشهور ... لان المضاف اليه جنس تحت ... يجر لفظا ... حقيقة ايضا
بحرف الجر لفظا ... اي حقيقة ايضا كما ليشمل الجار الذي يضاف اليه يوم ينفع
الصادقين صدقهم فانها في حكم المصدر ... ان كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مر ... اي ملفوظا كما في ذلك المثال او مقدرا ... من حيث الوجود ... اذ لا
مر ... او مقدرا حال كون ذلك المقدر ... من حيث الوجود ... اذ لا
زيد ... وهو الجر ... نحو
وهو في لكنه خير منه ... اي تقدير حرف الجر ... كما في ... اي سلبي
او ... اي ... والجمع ... اي لاجل الاضافة لان المشبه به او النوع ذو اجزاء
تام ... فيه ... اراد ... ان يميز احد الكلتين من الاخرى ... الاصل من الثانية التعريف او التخصيص
او التحسين ... حذف من الاول لدلالة تمام الكلمة ... ما بالثانية ... من هذا الكتاب ... من بعد القرآن
نظرا الى كلام المصنف حيث ليس قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اذ يغير ... المضاف
المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف والمبرد والتصريح في شرحه ان

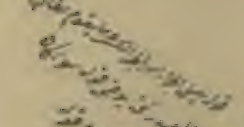

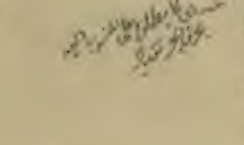

كان قدر ولقد اثرة على النفس يبين الخفيف فيقلب الياء ويدغم ذلك على خلاف وضعه ليس يجري
هذا الحكم في غير ومثل فان اضافتها الى ضمير المتكلم واذا كانا مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضمير واحد معرفة بقرينة كقولك هذا عبدي بالكسر
السكون وكذلك اذا كان المضاف والشيء فقيل له جاء سائل كان معرفة اذا قصد الذي يسأله
اليوم مثل المشترى بعد ظنه في شيء من الغلاء كما علم
في الشيء الفلاني وقد اي الاضافة المعنوية الضمير اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
ذكرا نحو غلام زيد اضافة الى غير كان مشتركا بين غلام وغير وغلامه اخراجا في الضمير
زيد او غلام امرأة وقد تشترك في اسم الاضافة اللفظية نحو
حسن الوجه من حسن وجه على التشبيه بالمفعول به
عند الكوفيين فان كان المضاف اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة
من يسر بذلك وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التخصيص بل لا يكون الا مخصصا بتخصيص ما
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه نحو قوله او يحاد مرة بجرة ثوب عن التعريف وان يجر
التعريف كان المعرفة اذا اضيف الى النكرة كان مثلها للاذن وهو التخصيص مع حصول الأعم
وهو التعريف واذا اضيف الى المعرفة كان تخصيصا لما حصل فيضيع الاضافة نحيث ابعد تعريفا
والتخصيص فاذا قلت لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين جعل ما في نحو التعريف والصفة وابنة
في لزوم تعريف المعرفة فانا لم جوز واحدا ووحدة الله فيما لا يسلم ان وجد الاسم يتعرف المعرفة
بالبناء ان تعريف احد المعرفين الحاصل باللام او الاضافة وحصل تعريف الجنس وهو التعريف
بالعلمية انما حيث صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معهوديتها بالتزام اما الاضافة فلا يلزم
تعريف المعرفة بل تنبيه تعريف وهو اكثر من تركيب اسمين اضافة الاول
وشبهه من اجل التوغل بالام المضاف الى معموله في الجر الداخل للبناء الدينار خمسة
قيد اسم الاشارة اما في اضافة المضاف يلزم تخصيص الحاضر وتعميم الغائب فاثبت من الخطاب لزم فاذا

قوله قاله وقد كتب في حاشية قالوا ويرد على سلام عليكما هذا الأمر الذي مضى فانه يرد جميع السلام
او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي عودة جواب السلام او يكشف العمى المستجاب الذي هو في عمى عن حاله سلمي والاثافي
جمع اثفية كحبي واحد من الاحجار الثلاثة التي تنصب عليها والبلاقع جمع بلقع اي خلاء وفيران الاثافي تصغير الثلث فكيف يصح ترويضه
والتصغير واجب التكبير الان يقال الثلث في الاصل ثلثة فالاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فحذفوا التركيب فصار الاثافي
الثلث الاثافي من قبيل حلاب ليس من الاضافة من الى تمييز وهما لغتان تقريب التمييز

واذا قرنت الثلاثة الى الاثافي بعد التعريف

فالتاء ثبت للاثافي في الديار البلاقع واما ما جاء في الحديث ثلثة الاثافي في الديار البلاقع فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا مما لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة لما احترازا مما كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مضروع الغلام كريم
الى ان يشتغل نصب وجب في اضافة اسم الفاعل الى معموله وحسن الوجه منه في اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها والتقييد باضافة اللفظية لانه الاخصار يقربه والتخصيص ذكرنا في تعريف
الانفصال في اللفظ لان المعنى بان يسقط بعض الملابس من ملابس العقل بادنى ما يشعر
من اللفظ بالمعنى على ما كان معه قبل الاضافة والتخفيف المعنوي لما في لفظ المضاف فقط بحذف
التنوين حقيقة نحو ضارب زيد او حكما نحو ضارب زيد اصله ضارب زيدا او حذف حرف التثنية والجمع نحو ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير كقولك زيد وصفة كالقائم القوم كان
اصله القائم هو فلما حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه التخفيف في المضاف اليه
فقط واما في اللفظ والمضاف اليه نحو ضارب زيد قائم القوم اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من اجل ان التخفيف
الاضافة اللفظية المعنوية واستحقاقا كما وجد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مزجي نحو بعلبك
الجعد باضافة الصفة فاعرفها وجعلها صفة لنكرة في جرية انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
واسع تركب مزجي وحي نحو فاذا لم تفد تعريفا لم يجز الا اذا لزم كذا المعرفة صفة النكرة وجاز
الثاني كقولك احمر اذ صفة لاحمر والمراد الشراب بشد وهو جمع اسر شديد وجاز اضافة
الاضافة اللفظية المحضة وانشاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز تركيب الاول وتنتاج الثاني
والا يلزم منه الا يكون كل واحد من تلك الاضافة خاصة ذلك الاسم بل يجوز ان يكون باعتبار
بعض اخر لان في ذلك الاخر الاضافة المحضة من جهة انها تفيد تعريفا او تخصيصا تركيب

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار ضربك وحصل التخفيف جائز من الضارب
عليه لانها من بابه وهو صفة كالة على معنى اسم الفاعل مضافاً الى غير مشتق من غير اعتبار حدوث
شيء منها فجرى الاضافة اللامية ولم يجز الضارب زيد على الاضافة لانها من باب واحد واعلم ان الحق
قد ونصب الواجب الحالية الجاء وعبدها وقوله الضارب الرجل والضارب يد جعلوه من مظهرها
على الجهة من مسئلة الاخفش اجاز الضارب زيد على اضافة الوصف مع فاعله جعل الفاعل
والله ان تجعل كلا منهما الاشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة بالحكم باشتراط الضارب زيد
قبل قد وضمير الواجب الحالية الجاء وعبدها ان اضافة الوصف مطلقاً الجر من الكلام على تأويل
بالمشتق اليه صفة محضة بالجر لانه بتوسط المضاف يفيد التعريف او التخصيص وانما يحكم بانه
بالاشتقاق بل المضاف لانه قد يدخل بالمضاف اليه في المضاف
عليه وح فيه ما فيه من تقدم من شائبة الصفة على المضاف على التقدير الاول وانه
لا من الصفة بين الاخيرين الى مسئلة ظاهرة وبيان الرد على الاخفش في هذه
بدا والا يضاف موصوف الصفة مع بقاء الصفة بالتركيب موصوفاً بحال لانه
لجاز هذا حيث التركيب الوصفي الاضافي بمعنى اعني لا يقال اسد الله وزيد
المعنى بعينه الكيفان صفة او موصوفة فيقال سيد الجامع وجيد السيد الجامع
وجيد قطيفة بجر قطيفة جر على خلاف الكوفيين فان سيد الجامع عندهم بجر الجيد
الجامع وجيد قطيفة بجر قطيفة جر من غير فرق وبر وعلى القاعدة الاولى (هي)
قوله ولا يضاف موصوف الصفة سيد الجامع وجيد الجامع وصدر الاول قطيفة
الحقة فان كلا واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف الى صفة السيد والجيد صفة
فان لها صفة
الجانب والاول صفة الصلوة والحق الصفة البقعة وقد اضيف الى موصوفاتها وسبب

بان يجعل التركيب شاذاً فسيد الجامع مأول بسيد الوقت الجامع وذلك جائز سيبين ان
اذ بكرة الوقت مقدراً في نظم الكلام ويكون المسيد مضافاً اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافاً اليه والاصفة المضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفاً
والجامع قايم مقامه منصوباً على ما عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيجوز السيد الجامع فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس بصفة للمضاف وعلى هذا التركيب صفة الاولى وبقلة الحق
مأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة البقعة الحق على الاضافة اللامية المذكورين وكذا هذا التأويل
لا يتشرف في باب الغرقد فانه لاستدعاء المقصود توصيف الجانب بالغربي لان صفة يمكن
صوجانبها اللام الا ان يقال هنا لامكان جزء ويكون ذكر الجانب لجعله جزء
والاضافة بيانية وكذا الجانب الغربي بالنسبة الى الجهة الغربية فيكون ذكر الجانب لجعله جزء
الجانب وقيل والاصفة اي موصوفها بجر قطيفة واضافة ثياب فان اصلها قطيفة
جرد ونيم الذي قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه وجيء بضمير مناوباً عنه
قطيفة من قولهم قطيفة جرد من باب كرم اسم غير صفة فلما قدمت وحذف
قطيفة من قولهم قطيفة جرد من باب كرم اسم غير صفة فلما قدمت وحذف
وجيء بضمير مستتر في كرم صالي ان يكون فاعله وغير حالة الاضافة الى الجنس الذي يختص به
كالاضافة تفيد التخصيص فيصير اضافة الجرد من حيث ان صفة لها بل اضيف الى الجنس ثم
اضيف اليها لتخصيص هذا الجنس اضافة ثياب والاضافة اسم مرتجل او شابه المضاف اليه
في الحرم والتخصيص الى هذا الملفوظ اليه سواء كان مأثوراً او غير مأثور حالة واسد في الاجمة والجمعة
وجرد مع في الاحداث والمعاني وغير مستعار غير مأثور بل مستعار في الصفة كالانسان
حيوان ناطق فصار الفاذ في ذكر المضاف اليه فان قلت رايت زيد اسد الاجمة بعينه
رايت زيد به دون ذكر الاسد واضافة الاجمة اليه جزء المشبه عليكم ذكر المشبه واضافة الجمة

المكتبة المركزية

مثل كم غلام لك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت والمميز اما جملة الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا فيدخل في قاعدة النصب على التمييز كم رجلا ضربت اي ضربت رجلا ضربا يعتد
النضير وقدرته جيده فعلى هذا مستثنى من الاعم وكم رجلا ضربت ضربة فهو من حيث ان الفعل جيده مقدر
غير مستثنى هو اعلى في قاعدة النصب واعلم ان كل من قيدي ما تقدم بعده فعلى غير مستثنى فهو
من هذا الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع [illegible] واحدة كم الاستفهامية والخبرية
وقم قبل [illegible] تخبر بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت [illegible] مثل غلام كم رجلا ضربت
وجهه كم رجلا اشتريت فرسه بحرف الجر والاضافة وانما اقتضى حرف الجر او المضاف جره
ما ان لهما صدر الكلام لان ناصر الجار من الجر به يمنع تضمنه معنى فجوز تقديم الجار عليها على تحمل
اسما كان او حرفا مع الجرور بكلمة واحدة مستحقة الصدر الا ان ليكن جره الا فقط والا فقد
فوه الشبه فيتغير مستحقة ولا قيد حرف جر او مضاف ان يكون مجرورا آخر العوامل اللفظية
اي فهو مرفوع [illegible] ان يكون كما تخرج من البلد وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه
يخبر عنه بجملة عن نكرة منصوبة استفهاما واخباره غير سيبويه فرقا بين تقدم على الجملة
لكونه نكرة وما بعده بعينه [illegible] اخبرا بكم بها سعر اشتريتم كم هنا منصوب المحل اذا
ما بعده تمت قاعدة النصب باعتبار الكلام فيه واعلم ان كم هذه قاعدة الرفع ثانيا لقيد عدم العمل
الذي هو خبر المبتدأ [illegible] منكم في الكلية الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
احد الاستفهام والتمييز بعض ما بقي من الوجوه في جميع هذه الاسماء الا ان الاولى
وهي ما وابن واي واية وهي مشتركة بين الاستفهام والشرط الا ان المختصة بالشرط
وكيف واين مختصة بالاستفهام فمن وما ان كانتا استفهاميتين بنائي فيهما الوجوه الثلثة الاولى
نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت ومن ضربت وما صنعت والثاني [illegible]

الرفع على الخبرية لاستيفاء ظرفيتها وان كانتا شرطيتين فكذلك ينبغي فيهما ثلاثة الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني
وما تكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه هذا الذي والثاني فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية لانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل للابتداء وما هو الواقع الظرفية
من هذه كمتى واين واياان وكيف وانى واذا ان لم يتجرد كما يكون منها اينما فلا بد من كونها مضمنة
معنى الظرفية وعن جعلهم اياها قد يخرج عن الظرفية ويقع اسم صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتدائية وقال الفراء
الرفع وان لم اعثر بها على شاهد من الكلام العربي وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
حقا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو من عندك يقوم اي متى كائنا
عندك زيد واما ما فيجاء فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت يجيئك اجيء وقت كائنا يجيئك فانه وقت
على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجه الباقية مذاهبهم ضربة
وباهتهم مرة واثنين فانهم في [illegible] يضربه اضربه اصلا الاستفهام
والخبر وذكر الخبر وحذفه [illegible] هكذا في اكثر من النسخ وفي بعضها وفي مثل تركهم
خبرا اي ما هو خبر باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخ الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في احدها وهو الابتداء والاخران نصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما
سبق بقوله منصوبا نصرا على حسب الكثيرة ووجه النصب الاخير ان هذا المبتدأ ما سبق [illegible]
اعرابه كم ويحتمل ان يعتبر في ضميرها المجرور فاعدها الرفع بالابتدائية استفهامية كانت
او الخبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية

والا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف ثمنها وجوابه مذكور فيما سبق
فكان اللايق ان اخره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وانما لم يذكر الاخير
يحتمل الاوجه الاخيرة اي ليت الفقر زوى بجوهرها وناصعه فدعاه قد حلت على شاكلة
الوجه الرسيع منها والرجل فكون منقلب الكف او القدم بمعنى انها كثيرة الحدة
كذا وهذا اضافة لها نسبها الى سوء الخلقة واما حدت بمعنى تضيق معنى
فعلت اكثر ها الحدة ما استكفاها فقد مشى على كرهه من واقعه من انواع حدة منها
الحلب لانه حدة المواشي وهو ابلغ في الذم من حدة الانامل والشارع عشرا وعلى الثاني
اشرعها عشرة اسرع اختارها لانها اتاوة من الحلب لا تطيع بسرعة فتى
حلبها زيادة مشقة وفي ذكره وخالة اشارة الى رداءة طرفيه واما فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عدة وحالات فسأل وكررها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التعنيف اي كثير من مثلك وحالك حلبت على شاكلة
واحدة الحوزاء كم مرة او كم حلبت على التحكم او كم مرة او كم حلبت على التكثير فارتفاع
عدة على الابتداء او مصححة توصيفه بقول للذم خبره قوله حلبت وكم استفهامية كانت
او خبرية على تقدير ان ارتفاع عدة في موضع النصب لانها المصدر الواقع بعد ما سبق
عليها تسمية الظرفية او المصدرية واذا وقعت خبرية رفعت حالة فيجاوز نصبها
واذا خفضتها وذلك واضح فيكون حينئذ كم استفهامية كانت او خبرية في قولك
ما اكثر ما حلبت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على الحلب وقد فانه اذا سئل عن كمية
مال او غيره عن كثرة قصر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره
او اضاربه عن كثرة تهام قصاعه كم درهما او دينارا او كم ضربا او دنانير مالك كم في هذا المثال مرفوع

على الابتداء ما قال شره واذا سئل عن ضربك بعد السلم بضربه او ضربه فالظاهر ان السؤال
الاخبار الحاصر بالنسبة الى المرات حزرك كم مرة يومئذ ضربة اولى مسائلك الكمية بتوجه
ضربة فكم وحدة المثال المنقول على الظرفية او المصدرية او الفرقية المعنى واما الكم المصدرية
واما اذا كانت للعدد فالحرف في الظرفية او الزمان الدال عليه الا اذا قامت قرينة الزمان وفي الصلة
او الاسم الدال على لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم حلبة او رجل ضربته
فعلى هذا التقدير يكون منصوبا على المصدرية الظاهرة اي الظرف المحذوفة من المثل المتقدم
مناجذ فضاء جا بمعنى الظرف ليس حينئذ كم الجمعية حينئذ اسما ومن كم الظرفية
على قطع من الاضافة تجذ الفضاء الذي الاضافة وهو الفضاء فاذا عند نسبة الضرب مع الشرح خبرية
بكاد خبر من مجرد نسبة الظرف المقطوعة عن الاضافة تاما لان غاية الكلام كانت ما اضيف الى
غلامه فاذا بينهم بالكلام وانابيت لتفسير معنى عرس الاضافة وشبهها بالمفعول في الاحتياج
الى الاضافة اليه لضعف الضرب لجبر النقصان كفرحه به وما اشبهها من الظروف المبرم قطعها
عن الاضافة وفوق وقدام وخلف ودون ولا يقاس عليها ما عداها يجوز في عدة الظروف على علة
التشبيه من الاضافة وتقرير قال الشارح وكذا قبل اكثر الحضر بالاء الفرات خلافا
بين سائر ظروف الظرفية المقطوعة وبين ما يبنى منها وما لا يبنى منها والاعراب اصل
عن الاضافة لفرائه فيها واما اشباع الرفع والجر صالحين واما جواز الظرفية
القطع عن الاضافة لا يدل وليس في حذف المضاف اليه بعد القطع ما لم يكن غير من الظرف شبه
بالمبتدأ ما لا يدل الذي فيه ولا يجوز من المضاف به الاسماء وليس بحذف المضاف اليه
فيه ليس بكثير واستعمال غير بعدها وكذا الظاهر من مجرد الظرفية حتى تشبهها بغير في لزوم
وعدم تعريف الاضافة ومن الظرفية حتى الاضافة

صيرة الاضافة الى احدها صيرتها بالنسبة الى الآخر واحد فلو برز انها لا يصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان الباقي لا يضاف اليه فيقال كأحد ان يقول المضاف المعرفة ليد خلاف
اضافة الى المضاف المعرفة ايضا مثل غلام بيت والخبر اضافة المفرد بالمضاف الى احد
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
انما الا لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم نعم اذا اضافة معنا يعين
اضافة مصدرية فتقدر من بمعنى مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا تعريف المفردات والجملة
المضاف الى احدها معين ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف بحكم العلم بالتعريف
وقال المراد اسما ظاهرا او لفظا او كتابة لان اضيف بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فهو لاسم يوضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرة والكلام
الغالبة التي تضيف لغير معين للغلبة الاستعمال فيه احترز في التعريف فان غلبة استعمال مستفيدة
بحيث اختص العلم المنقول بقرينة معينة بحزانة الوضع معين لكل احد من افراد المسمى به
له ذلك غير ثابت في العلم المنقول لكون ذلك الاسم الموضوع لشيء معين غير مستعمل في غيره
ذلك الشيء باستعمال غير واحترز به عن العارض كالحمرة والبياض اذ قد يوضع احد
للاجزاء الاسم المشتركة وقد اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بقوله ترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرف المعارف بعض
اقلها ايسا عن الخطأ من حيث اصنافها المضمر العلم لبعد وقوع الالتباس فيه المضمر
لتعينه فانه يتعين فيه بالاستعمال في التكلم الآخر ثم اذا وقعت اثنان يعينه
واذا وقعت جاز ان يلتبس بآخر فيحتاج الى المخاطب وليس كذلك بالاعرفية الاكد

المعرف بعد التعريف اعم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم ساعة التكلم والخاطب
اردف منها واقصر على بيان النسبة بين اصناف المعرفات فان سائر المعارف الاتفاق
بين اضافها الا اليف فيه الى احدها فأخره تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولما بينا
التفاوت بين اصنافه بعد ما بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الاكد بكرة
فأورد اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة الموجودة
بحكم الوضع كالرجل فانه وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
بالاشارة لانها احكاما خاصة ليست لغيرها وبقوله ما وضع اي لفظ وضعت لكثيرة
متفرقة كانت بحسب الافراد او المجتمعة فالاشياء على السودان واحدها كل فاصيد واحد من
الافراد يكون بحيث لو اخذ منه واحد واحد منها او اكثر من واحد من تلك العدد لم يكن
والافراد الموضوعة بازاء كل الكلي بأن يكون كل واحد منها موضوعا لكثيرة منها اسما للعدد فالواحد
موضوع لكثيرة احاد الاشياء اذا اخذت متفرقة فاذا يقال جاءني رجل ورجل ورجل
والاثنان موضوع لكثيرة اثنين اذا اخذت مجتمعة مذكورة مرة واحدة فاذا سئل عن عدد ما يجيء
عدد ما يجيء بالاثنين وعلى هذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظي الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في هذه اللغة وان لم يكونا من جملة العدد
من حيث ان العدد هو الكثرة المؤلفة من الوحدات وهذا احترز به عن لفظ الكثرة
وما يجري مجراه مما لا يتقيد بتحديد ومعين
وسبع وثلاثين وحد ومئة حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنين فقط احترز به عن الاسماء
التي يتفرع منها بافرادها اسما بالحقائق الثانية كواحدة واثنتان وبجمعها كاثنتين او بالجمع كاثنين
كالبنين او بالجمع كاثنة واثنة وعشرين او بالتركيب اضافيا كما كانت مائة واحدة وعشرين
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا وعشرة كلها واحد واحد وعشرة ومائة والفة في العدد

مذكره ومؤنثه ومفرده ومركبه ومعطوفه واحد واثنا في المؤنث واحدة واثنتا
واحدى واثنتى بحذف ما عدا العين واللام وتقول للمذكر احد عشر بان جئ بهذا المذكر
بانيا ثانيا الجزء عشر ثم بنيت رجال العشرة رجل احد عشر بفتح الشين وفاء بنى المذكر
والمؤنث خمسة عشر وستة عشر وإبقاء الامر بالعكس كما سبق تقول اثنا عشر
عشر بفتح العين في المذكر واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة واثنا عشر واثنتا عشرة
في المؤنث على الاصل المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد واحدة الى احد المخففة وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر وثلث عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
ثلث عشرة امرأة فيقال الجزء الاول فيها بحاله قبل التركيب وتذكير الثاء في المذكر كراهة اجتماع
تأنيثين من جنس واحد فيصير كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشرة واثنا عشرة فان التانيث
فيها من جنسين واما تذكير الثاء في اثنا عشر والثنى عشر في حال التذكير في ثلثة عشر
والثلاثة بدل من لام الكلمة فلم تحمل التانيث ولهذا اكتفى بجزء من التانيث
واما في اثنتا واثنتا للتانيث الا انها لما حذفت عوضت وابدلت الفا في اثنا والتاء في اثنتا
تذكير المذكر لما مر وجب تانيث المؤنث لانتفاء ما يوجب تذكيره والجزء
الثاني من التركيب في المؤنث اوجب من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع التوالي التركيب
في احد عشرة واثنتا عشرة وخمس عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة والجزء الثاني يسكن في
اللغة الفصيحة لأن السكون اخف من الفتح وتقول عشرون امرأة بكسر النون بالعطف
على عشرة ساكنة لحلول بعهدية الفعل وهي تسعة وعشرون رجلا وخمس وثلاثون فيهما
المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتسعون على كل عقد من العقود الى عقد آخر احاد وعشر
في المذكر احد وعشرون وثلاثة وعشرون غير الواحد والواحدة معهما بدون التركيب بالعطف والعطف

عليه في قوة التركيب لم يكن استثنائها بالعطف على عشرة نقضا ما تقدم بعينه فلذا لم يعد ولا حاجة في قاعدة
العطف بخلط ما تقدم بل يحتاج بان يقال ثم بالعطف اى عطف هذا العقد على الذي قبله
ذلك الزائد فقط ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول احدى عشرة في المذكر واثنتا
واثنتا وعشرة في المؤنث ثمانية وعشرون في المذكر وثمانى وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة
وتسعين تقول فيها زاد على تسعة وتسعين مائة واحد في الواحد مائة والفا في الواحد
فيهما الى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والفة ما يفرق عشرتها
بالعطف الزائد عليها وعطفه على الزائد حال كونه الزائد وقفا على مائة
من اسماء الاعداد اما غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنا واثنتا ومائة
وثلثة رجال واثلثة نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون
رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنا رجلا واثنتا وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون
رجلا واثلثة وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا
الحال في مئتين ومائة والفة وجوز ان يكسر المعطوف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر
ما ذكر وان احد في اول مع اول البناء اصله واحد والاحد المركب على الفتح كخمسة
عشر واصله احد عشر حذف الياء لالتقاء الساكنين في المركب كما في معدي كرب وشذ عدان اى احد وان
بالفتح لغة لانها اذا حذفت فالواجب فتحها لكسر ما قبلها الا ان الفاضل ان حذف الياء الا اذا وقع
بعدها ساكن فيجوز ذلك فيكون مركبا فحرك بالياء واستثقل فحمل موضع الكسرة فتح قال الشارح الزمخ
ويجوز كسرها لتبقى على اصلها الموجود لكن الفتح اولى لتوافق اجزائه لانها مفتوحة الا اخر
مركبة مع العشرة على ما فرغ من بيانه حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال اعرابها وابتدأ من المئة
لانها غير الواحد والاثنين كما صرح به فقال [illegible] والمئة [illegible]

باعتبار وضع تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما والوارد بقولنا منها ما يلتقي
في الواحدة والجنس جميعا المتفق متفق مع جنسه فقولنا لبيان اشارة الى الحالة فخرج هذه الاسم
المفرد والمثنى لا يكون تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأ ويراد بها الطهر والحيض
ويراد بها طهران وحيضان على الصحيح خلافا للبعض وان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب
والام والقرءين للطهر والشهر فانه يقال الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
يقال القرء باعتبار معنيين مختلفين هما الطهر والشهر فلم جاز ان تجعل الام مسماة باسم
ادعاء الطهر المناسب بينها ثم يدل الاسم بعض المسمى به على مفهوم بتناولها فيكون اسما
فيشترك باعتبار فيكون من قبيل الابوين المسمين بالاب وكذلك الحال في التسمية بالقرء فان قلت
يشير منه هذا شاهدا في القرء اجيب بوجه صحيح وهو ان ادعاء اسم الطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليس في المسمى بالابوين مفهوم يتناولهما فيكونا
فيكون باعتبار فلت الاشبه في هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية الجمع المشترك
المفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار هي تثنية الجمع
المشترك حقيقة او ادعاء وجمعا فرد منه اذا كان علما لكثرة يؤل بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا اجراء اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤل بالمسمى بجعفر ثم يثنى ويجمع وردوا بعضهم
وقالوا الاولى ان يقال لا علم لكثرة استعمالها وكونها مختصة بها يكفي تثنيتها
وجمعها تجوزا لاشتراك في الاسم بخلاف الاسماء الاجناس فما قولهم هذا البعض ينبغي
ان لا يذكر في التعريف التثنية قوله من جنسه لان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية
في بعض المواد مما يحذف التقرير اذا دل المعرف اليه حكم ما يتحذف اليه التغيير ان حكم
ما وراء بيان من التعريف الذي فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مقصورة

الالف ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود الاتي خمس من الحركات والقصر الكف
منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل وهو مما كان في الاسم
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي او غير ما فوق اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والخماسي
قلبت الفا واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخرج الثلاثي نحو ماوة حيث لا يدرى لكان الفه
واوا او ياء ان لم يكن كذلك بان كان الف منقلبة عن ياء حقيقة كرضا في رضي او حكما بان تجهول الاصل وعدم
وقد سمع كتبا في متى حينئذ حاد سمى مالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
والمنقلبة او زائدة كحبلى فيما يأتي فالنظر مقصور بالياء اعتبارا للاصل اليائي حقيقة او حكما تحقيقا
فيما ذكر حتى نحو احرف الاسم الفوه والالف منقلبة عن اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة فلبت الهمزة في الاسم ردا كقرء بضم القاف وتشديد الراء لجية القراءة التي تشير
من قرأ ان تشدد وحكى ابو عمر عن بعض العرب قلبها واوا نحو قرء وان كان الهمزة
الا منقلبة عن الف التانيث كحمراء فانها اصلية او آخرا بالفين احدهما بدل في حكم والثاني بدل
فتقلب الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الف فيثقل ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الالف
لتقدمها وانها قلبت الواو همزة في نحو اقتت اصله وقتت قلبت الواو همزة فصار اوقتت واجره
اصله وجره قلبت الواو همزة فصار اجوه ورد بان تحت فقيل همزان وحكى الجوهري عن الخليل
قلبها بادغم حرفين والاخر قلبها واوا الا ان يكن الهمزة اصلية والثانية بان يكون
للالحاق كعلباء فانها جرت للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء كسماء وكساء ورداء فانها
كساو ورداي فالوجه الذي ذكرناه ان جاز ان احدهما شبهت الهمزة وبقلبها لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الالحاق جزء اصلية فشابهتا

همزة قرأ فثبت في الصورتين كما في قرأ وثانيها فتبت الهمزة واوا لانضمام الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فسنابيت هراء فانقلبت مثلها واوا في نحو الشريعة ان الظرف
من هذه العبارة انما يتعلق بقوله الآتي في قوله الا ورد ان بالهمزة او بدونها بالواو لان المشهور
مما بان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف الا ورد بغير لام التعريف ليكون بيانا
عن اثبات الهمزة وحذفها على الاصل الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكن قد يقتضي ان كتب اللغة كالمحكم والصحاح والقاموس فيها ما يفيد
انها ما حكم باستزادة غير ما وقع في شرح الرضي من ان قد تقلب الهمزة من اصل
زيادة وهذا احق من ان يكون هذا اصل واوا او ياء وبجملة هزء الخ قوله التثنية الخ
اي للجمع الاضافة اذ التنوين نقيضها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة والنقطة مقام النون
توجب الانفصال والامتزاج فيتاخر وحذف تاء التانيث التي قياسها ان لا يجوز
عن آخر الشيء كثيرا ونمرة وضبة وتلة على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيها
على القياس اتفاقا وبحذفها فيهما الكلام واحد من الخصتين والبينتين لما استشكل
اتصالها بالاجر حيث يجب لا يمكن الانتفاع بها بدونها صار قائما مقام هزة وتاء التانيث
لا يقع في حشو وقيل حكمي والتي مستعملة وهما التاء في خصية والبرة وان كانتا اقلا
استعمالا منها ولما كان حذف التاء قاعدة مستمرة التي في بيان بالفصل المضارع الغير
للاستمرار يجلون حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة يرد فت على خلاف القياس في مادة
لخصوصه فلهذا اتى في بيانه بالفصل الماضي المجرد مادة اي اسم دل على جعل الحاء مفصولة
اي يتعلق به القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة بعض
الذي هو الدال على واحد من ذلك الاسم حال ذلك الحروف من مثلثة بتغيير ما يجب

الصورة بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة وحكما فالجار في قوله
بحروف مفرده اما متعلق بقوله مفصولة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير
ما طرأ مستدرك اذ من الحروف داخل في قوله بتغيير ما جميع الحروف والمراد في آخر
الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى
وقوله دال على واحد وجنس يشمل الجمع واسم الجنس سكر وتخرفانيا وان لم تدل عليها
وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مفصولة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانها قصد بها نفس الحقيقة
الافراد فيقوله مفصولة فانه قصد بها افراد مستقلة لا تفصل بحروف مفرده خرجت
وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد فخرج بما هو الظاهر فيه
وبين واحده التاء كتمر بما هو اسم لبسر بجامع هو الناصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كما مر وقد علمت انهما خارجان عن الجموع والعدد وبيانه ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على
الكل والكلتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه للناصح في التزام
كون الكلام اسم جمع جنس ايضا وانما قال على الناصح هو قول سيبويه لان الاخفش فيما حكي
الجمع الذي لم يسمع احاد من تركيبها كعدد وخمر وجمع وقال الفرد وكذا اسم الجنس
كخمر غرة وتمر وتمرة وتحل وتحلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق فخرج بالاسم المجموع والواحد فيه مقدر بالهمزة مع تصدق تعريف العلم التقدير
لظاهره فيه لم سلم ان يكون بحسب الحقيقة او يجب التقدير فيه فلذا ذكرا كما مر بنا
خرج فعل واداتها هاء التانيث وقصد الجمع نوعا تحليل وتكسير والجمع

اى الجمع الصحيح تارة بكونه مذكرا فتارة بكونه ملحوقا للجمع الصحيح المذكر بامر آخر
او آخر بمقدرة او مضمر ما قبلها في حالة الرفع او واوا ومكسورا ما قبلها في حالة النصب
والجر دون عرضا مذكورا او لا سواء سلم بناء حامله عند اضافته الى الضمير نحو
والغر بيضاوه او لا كالمحمدون والاشعثون حامله او لا في حالة اضافته الى غير الضمير
من جهة بناء الكثير وهم يطلبون جمع الكثرة فاكثر فيدخل اسم الفضيل
بمعنى ابيض اصلا الصدر والمضاف عليه وناكحة فان الواحد فيها شاعر اصل العلم اما ان يكون
صفة او على سبيل التمرين كما يقال فلان افقه من الحجر واعلم من الجدار او لا كاة آخره اى
آخر مفرده يا مشددا كالقاضي او مقدرة كهو فيما بعد كسرة حذفت لاجل الياء نحو
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء والياء قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلامة الجر كما في النصب
والجر مذ فاضيه فانا اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقلها اجتمع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره آخر اسم الذي يريد
جمعه مقصورة اى الف مقصورة حذفت الف لالتقاء الساكنة وبقي ما قبلها اى حرف كان قبل الالف مفتوحا واجبة لدلالة الفتحة على الالف
نحو مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فان اصلها
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرط اى شرط الاسم الذي يريد جمعه جمع المذكر السالم من
صحة جمعه اى كونه للعاقل اسما اى اسما محضا من غير اعتبار معنى وصفية
فيه فلا يجمع علم اى مذكر علما يعقل من حيث سماه لا من حيث لفظه وثانيا شرط

قوله لانه كثيف بعد قوله وبقي ما قبلها الى آخره
قوله من فوقه قبيح انه يحتمل ان يحذف الياء الحذوفة
الذكورة قلت يقدر الياء الحذوفة في قوله
بحذف الضمير لا طلاق قوله
الجمع او يأتي ثم نحذف الياء
الساكنين بعد حذف الياء
وليس بشيء لان قوله الحذوف
قبل الاضافة الحذف لالتقاء
الساكنين حينئذ الياء
والضمة وعلة الحذف
بعد الاضافة التخلص من ثقل
توالي الياء والضمة
الجمع

ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لخصوص بناء الواحد فيه والذكر السالم الحاوي شروطه
فاعطى الاشرف له سترقي فان فقد في الجمع الواحد كما في العبد او احد شروطه
لم يجمع هذا الجمع اراد بالذكر ما يكون مجردا عن التاء ومضمونه ويخرج عنه مثل
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابي بكر فانهم اجازوا ان يكون
اللام حالا لجمع وبكسر ما قبله بعضهم ويطلق بحركة ثقاة سلم صحة ومسلم شد
مصطفون اسم رجلين فانه يجمع بالواو والنون اطلاقا لان العلم الكثير حذف
الالف فلا يمنع من الجمع بالواو والنون لان المردودة تقلب واو فتصير صورة
الثانية والمقصورة بحذفه وبقي الفتح فتبقى الف التي قبلها مثل مصطفون وشرط
اى شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم او الصفات بنوعيها
الخلو والمضمون اذ كر فيطل اى لم يشترط فالشرط الاول كونه مذكرا بمعنى كما مر والشرط
الثاني اى لا يكون ذلك الاسم او الصفة مختوما بتاء التانيث اى لا يكون بتاء التانيث
كما في ذلك الاسم اياما مع المؤنث بل يكون الذكر على صيغة انثى والانثى على صيغة فعلى
مثل احمر حمراء فانه يقال في احمر وحمراء للفرق بينهما افعل التفضيل كما تقدم
ولم يشترط ان معنى الصفة في افعل التفضيل لا يدل على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران سكرى فانه لا يطابق فيه
مذكره في الصفة بينه وبين فعلى فرقا فعلانة نحو سكرانة ولم يشترط ان لا يكون
في الفرق بينهما الذكر والتاء لانه في بابه وعلمه وشرطها الرابع ان لا يكون الاسم
الذكر مذكرا استوى فيه وفي مؤنثه

بناء بلا الوصف

مثل جريح وجرحى يقال رجل جريح وامرأة جريح وصبور فانه يجمع بالواو
والنون وبالالف والتاء فانه لا يختص بالمذكر وبالمؤنث لجواز ان يجمع جمعا لخصوصها
باحدهما بالمناسب ان يجمع جمعا يستوي فيه مذكره ومؤنثه وشرطها الخامس
انها لا تكون الاسم المذكور معه كراهة اللبس [illegible] كراهة
وحذف تاء بلحن كما مر في الحسب وقد شذ حذف [illegible] بكسر الباء جمع لدة
بفتحها وهو من نشأ معك في السن او قاربك اسكانها جمع امرئ بكسر الميم واسكانها وهما
لاستواء المذكر والمؤنث وعدم كونه على وزن فعل وصفة وقد ادرج صاحب [illegible] بعض
هذه الاسباب كما ستقف عليه وخرجها ما شذ منها بسبب واحد او اثنان وابقى
بعضها على اشتذاذه ومنها ارضون واهلون وما ذكره فتفصيل ذلك فقوله جمع الذي
اي الجمع الصحيح المؤنث [illegible] راجع لحق آخره اي آخر مفرده الذي تاء
وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة ولم [illegible] الا
مذكر [illegible] اي مذكرة لان المفرد جمع بالواو والنون لا يلزم من جمع الجمع على الاصل
ان لا يكون [illegible] اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فلا يكون اي مفرد حيض جمعا بالياء
بخلاف [illegible] فانه يقال في جمع حائض حائضة فلا قبل في جمع حائض ايضا
حائضة لزم اللبس [illegible] على قوله ان كان صفة اذ لو لم يكن المؤنث صفة
اسما جاز هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط من طالق وزينب في جمع طالق
وزينب وفي شرح الرضي ان هذه الاعلمية ليس بسديد لانها الحاقية الزيادة مقصودة
كنار وشرور فخرجها من الاسماء التي زائدتها غير فارقة للجمع في الالف والتاء
بل هي فيها مسوغة كالسرادقات والكائنات وذلك لخفاء هذه التاء لانها ليست كتلك

ولا ظاهر لعلم جمع التكسير بالتقدير جمع تقدير بناء واحده من حيث نفسه
وامره الداخلة فيه كما صرح به فلا ينتقض جمع السلامة لتقدير بناء واحده بالحروف
الحادثة الزائدة ويرد ايضا المتبادر من تغيره تغيرا يكون لخصوص الجمعية فلا يقدر
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواو حذفا يلزم بعد حصول الجمعية واما تغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فواضح مندفع بان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث امور الحادثة
الزائدة كما يدل عليها ما الحقت به العبدة للعموم في قوله بتغير ما مر واما كان التغير حقيقيا
كالرجال واقرانا واعتباريا كعلماء وجهلاء ما يطلق على الثلثة وعشرة وليس
على اقل من ثلثة وعشرة وليس [illegible] ارجح بكون سببا وزنا فعل كما في مشرح جمع فلس وفلوس وان ارجح بكون سببا وزنا فعال
كما قرأ جمع درس ودروس وعلى هذا القياس بعض الاطلاق واما كما قيد جمع رغيف ارغفة
كفلس جمع فلوس والجمع الصحيح [illegible] مذكرا كما كسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي
ان الظاهر انهما اي جمع السلامة مطلقا جمع مذكر نظرا للفظ والكثرة فيه صفة
لهما وساعدها [illegible] اي المذكور من الاوزان الاربع والجمع الصحيح جمع كثرة بالاطلاق
على قلة نادرة الى النهاية لو قد يستعمل بعضها في الآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله
تلذ ذوي الحجى وجوه [illegible] جمع باكة معين قال بعضهم سماه صدر من
حاله عرب [illegible] ولم يصدر كالطول والقصر [illegible] والمراد بجريانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاقه الفعل تأكيدا او بيانا لنوعه او عدده [illegible] جلوسا وجلسة
وجلسة قسم الظاهرية والعالية وضربه وبجاء كما لم يشتق الفعل منه كان مصدرا
وكما كان اخبارا نحو [illegible] مطلقا وحيث ان المصدر من المشتقات [illegible] وغيره كما بينا في كتب التصريف ومن غير اسم الفاعل الجوهري [illegible] والزمخشري

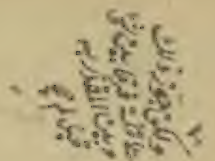

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الثلاثي وجعل المضف واسندا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بعض الكوفيين كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة الى ما اسم الكاف
لمن قام به شامل للازم المتعدي ولم يتعرضوا لكونه بمعنى مضى معنى الوضع كما مر في اسم التفضيل حيث
موضوع لمن قام به بمعنى الزيادة ويخرج بقيد الصفة على هذا التقدير بخرج من الترفع
لا يسمى ذلك بالشرط بدل على حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصره سيبويه احكام صيغ المبالغة
منها احكام اسم الفاعل من الجر على فاعل كما مر قائلا وساخر وتاجر وكاتب مشتق من مصادرها
الثلاثي الذي للدلالة على هذه العينة فيخرج نحو ضارب اسم فاعل لحرف صفة مشبهة او اصل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن الكواسن وضراب وصيقل اي صيغ اسم الفاعل
من غير الثلاثي على وزن اسم مفعوله فلا شيء من مزيد فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغ المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
مسدودا كأحرف المضارعة مفتوحا اولا وفي كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كان يضرب ويتفاعل وينفعل ويحرنجم فيما وضع اليم موضع حرف المضارعة المفتوحة
ومستخرج فيما وضعت موضع حرف المضارعة المضمومة ولواقيم متقاعل بمقام مستقر
كأمثلة الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مدحرج بكسر الجيم مثال يكون
كحالة من قسم الكسر الغير الواقع ايضا مثال ومعلم اي اسم الفاعل من علم فلا كأحمد
لا يسمى كذلك هو ايضا لازما ويعدى الفعل اللازم واما كأمتعدي الى مفعول واحد يكون
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد واما كأشبه كأحمد ايضا كذلك فكما
ان فعل يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول به والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك هو
اليها بشرط امن اللبس والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط ان يكون

بينه وبينه من معنى حدوث زمان الحال او الاستقبال فان اضافته بيانيان وما اشبههما ارادهم
لان عمل اسم الفاعل فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو زيد ضارب عمرا الآن او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال الآتية حينما ان يقدر المتكلم
بلهم الفاعل الفاعل بمعنى الماضي كان موجودا في ذلك الزمان او بقدرة الله الزمان كما سيجيء الآتي
ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصوف
او الموصول او ذي الحال ليتقوى جهة الفعل من كونه سببا الى ضاحك نحو ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد ضاربا ابوه فرسا اعتماده على المبتدأ بالاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او النافية ونحوها من حروف النفي كما وان كان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فانه اذا ثبت بما يشبه الفعل فثبوته بالفعل اولى نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان
الزيدان فاعلا اي اسم الفاعل المعتمد على الاستفهام او النفي بالاستقلال او على احدهما بالاستدلال وان لم يعتمد
مفعولا به مقدما اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة مفعولية تفوت شيئا من
اضافة الفاعلية مثل زيد ضارب عمرو امس فانه يذهب الى عمرو من اضافة
انه يعمل عمله فعلا بمعنى انه يعمل عمل الفعل في الفاعل والحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافة اليه اضافة لفظية لانها مانعة من تقدير اضافة المصدر اليها وتسمى الاضافة
بقولهم والكبير بالنصب وغيرها وقد مر الجواب عنه فانه اسم الفاعل حينئذ غير باق
الى اسم الفاعل فيفعل حقيقة اي فانه نصب بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد ضارب
اسم فاعل مضاف الى ياء المتكلم وهو مضاف الى عمرو فيكون بمعنى فعل ماض اي ضربني
وهو جواب لمن قال ما ضارب زيد المضاف الى ياء المتكلم استفهاما بالاستقلال اي هل ضربك

لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود وكاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاث المجردة على وزن
مفعول كمضروب ومن غيره ثلاثي على صيغة اسم الفاعل ويفتح ما قبل الآخر
لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي سائغ وصلح
في العمل اي عمل النصب والاستغراق اي استغراق الحال ما بعد الزمانين والاستقبال
على صاحبه كالزهرة او ما كمر اسم الفاعل اي مثل ناذ ومعنى ان كان معرفا بالام
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل فلو كان هناك مفعول آخر
يبقى نصبه مثل زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما
الآن او غدا واسس الصفة المشبهة باسم الفاعل اي انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فاندفع فاضل لا صفة مشبهة والمراد
ان من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم العين اي صار الرحم طبيعة له
كما يقال بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج نحو ضامر وطائف لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرضا ما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغ صيغة المشبهة

بالضم ابو زيد اسم كما تقدم بالفتح ابو زيد الآن او غدا الا ان اوغدا الا فعل بالحقيقة حينئذ
خلافا من ضم العين وصيغة اكثر بعضهم ادخل الاولى وما ذكره من سماع صفير
صيغة الوصف احترز بقيد بحرف عن هذا اسم الفاعل المشتق من الثلاثي
وقوله ومضرب بمعنى كثير الضرب وضرب بمعنى كثير الاخذ وعطف اي مثل
اسم الفاعل في العمل واشترط ما يشترط به عليه هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
عارية عن معنى الفاعل واما ان كانت دالة عليه فمن هذه العبارة ان جميع اسم الفاعل اذا كان
للمبالغة مثل اي مثل اسم الفاعل ان لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرب ابوه عمرا الآن او غدا او امس
بزيد الضرب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناسب ما مثل ما في المشبهة
القطعية الفعل من اسم الفاعل وما وجه من المبالغة مؤكد للمبالغة احترز منها معطى اذا وكسر
مثل اي مثل اسم الفاعل اذا كان معرفا في العمل وشرط لعدم تنوينه حذف ال او صيغة المؤنثة
من صيغ ذاتها بالحاق علامة من التثنية والجمع نحو الزيدان الضاربا بكرا والزيدون الضاربو
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والجموع في سوى ضرورة
على المفعول به تخفيفا ما اذا كان مضافا اليه فان حذف فرارا واجب وقع اي ايقع تخفيفا ضرورة
للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة كقراءة
من قرأ الحق الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما تقدير التنكير فلا فرق لفاعله
لذلك الحق بالنصب حذف تخفيفا لضعف الاسم الفاعل لم يقع صلة الام والقراءة مما
اصل المفعول صير مشتق من حدوث موضوعا لذات وصف الصلة اي ذات ما صيغة
وقع الفعل عليه فخرج نحو ضارب موضوع لذات ما قام به الضرب والمراد بقيام ما
ما قام في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر فقوله

مع اختلاف انواعها بخلاف الصفة اسم الفاعل او الصفة الفاعل لك
هو ميزان الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يكون صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعاً على حسب السماع بل مشابهة على قدر يحيث ايخاوزه فانظر في منصوب
على انه حال من المستكن من خالفا او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة شائعة على
قدر ما يسع وخصت مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
لشابهتها اياه فيما ذكر لحسن وصعب كشديد وفعل على فعلها مطلقاً اي من غير
اشتراط بان يكونا بمعنى المتغير فلا معنى لاشتراطهما واما اشتراط الاعتماد فغير
جار الا في الاعتماد على موصول لا يتأتى فيها
لان اللام الداخلة عليها لا توصل بالاتفاق ونقسم مسائلها
اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم بقسمة الاذيني وهو على ما يجب
عند ان يكون الصفة سليمة منها اي من اللام او مجردة عنها على التقديرين معمولها
اما مضاف او ملبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه اقسام
ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
وكل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا حاصلة اقسام مسائلها ثمانية
عشر فما حاصل من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب
من الاقسام الستة التي حاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية
اي فاعلية للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول

بالمفعول في التعليل المقرر وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في معمول الفكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون يجوز على التمييز في الجميع بانهم يجوزون تقريب
التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي وكلامهم
بالتفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه والتفصيل
اي تفصيل هذه الاقسام فنقول حسن وجهه بضم الهاء وضم الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بتجانس التمييز وجر وجهه
بالاضافة فهذه التراكيب ثلثة اي ثلثة من الاربعة المقصود ذكرها فانه صرح الاقسام باختلاف
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب فكرر اعني
قولنا حسن الوجه بالوجوه المذكورة اعني حسن وجه حسن على الوجه اي
حسن ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى ان شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان مسئلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجه الثلث الحسن الوجه ايضا بهذه الوجوه الثلثة وانما ذكر الصفة محلاة باللام
في اول تقسيم المسألة على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجوبا والثاني
وكما يجب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لانها واحد منها
عشر بخلاف اقسام الصفة المحلاة باللام فانها ثلثة فقط كما ذكرنا فقال
وثالثها اي من تلك الاقسام تسعة احدها ان يكون الصفة باللام مضافة
لمعمولها الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن

اسم التفضيل ما اشتق لاسم مشتق من فعل او صفة لتام به الفعل او وقع به
والتتميم لقصد شدة قسمي اسم التفضيل عن باقي الفاعلة وما الصفة بزيادة على غيره في اصل
ذلك الفعل والباقي قد زيادة اما ظرف لغو موصوف اي ان متصف تلك الزيادة او ظرف
مستقر اه موصوف مثلا تلك الزيادة فقوله ما يشتق يشمل الجميع المشتق فقوله الموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات نسبة والمبهم في تلك الاسماء قد الزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وقوله اما اسم التفضيل من حيث
صيغة افعل للذكر وقولي الآتي وكل ما يجب الاصل فيه خبره سيذكرها الاصل خبر
واشتقاقه بالنظر لكثرة استعماله وقد يستعمل على الاصل وشرطه الآتي الاسم التفضيل
من حيث ثلاثيا الزيادة مجرد لانه يقتضي ان يكون البناء اولى وفعل هذا البناء الزيادة
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروف مضارعه لان هذه الصفة لا تصح للزيادة
على ثلاثة حرف وصح سقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم اذ اشتق
من الرباعي او ثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف البناء تحتمل ان تكون اصلية
تام الحروف الثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي كما امر او تكون من حروف المزيد فيه
اصول او من زوائده او ممزوجا منها فلا يتبين ما هو مشتق منه فلا يتبين المعنى
ليس بلونه اي من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب فلا حرف لا منها اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل ما جرد واحروفه فاشتوا اسم التفضيل
ايضا منها لا ليس زيد دحرجة وعمرو او زيد الحرف العموم وهذا التمثيل
انما يتم اذا بين ان فعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة

على

على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع القطع مثل زيد افضل الناس
فان الافضلية اشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
فان قصد غيره اي الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة
فيه على غيره توصل اليه اي غير الثلاثي المجرد بان شد ومثل هو اشد
منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون ومثل العيب
وحيث قيد نا العيب بالظاهرة لا يرد نحو اجهل وابله ولكن يرد انه صحيح
على هذا التقدير اشتقاق احق على معنى التفضيل فان الفرق بين الجهل
والبلادة والحمق وكلهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن حنيفة والجواب
بان المراد بالحمق ما يعم والبلادة في الظاهر كما حكى عن ابن حنيفة
من تعليق حمزات وخطاط وخيوط على عنقه وصوفه ولحيته بطريق
فسئل عن ذلك فقال لامرأته نفسي والاضل وتقلد ذات ليلة احد
بقودة فلما اصبح فقال يا اخي انت انا فمن انا فقيه شافعية من حق
ابن حنيفة فاذا يقتضي جواز اشتقاق احق يكون منه لا يكون بهذا
الطريق قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله لم يكون انا وجهل
وبلادة ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقدح به لكنها قليلة بالنسبة
الرضي احق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطن يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاق الفاعل
والمفعول فانه لو اشتق كل منها قياسا مطردا لكان قياسا مقدرا

على الاشتراك وقد يجيء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر من الله
معذورية واولع من هو الله مولوعية وعلى هذا القياس يستعمل واشتر واعرف
ويستعمل على احد ثلثة اوجه وهي استعمال بالاضافة او من او باللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فاوجه من احد منها اكثر وحسن تفضيل الشيء على نفسه ولا بد فيه
من تكرير المفضل الذي هو المفضل عليه وتكلموا من وقوعه ظاهرا وامامع اللام فهو
في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يعني المفضل عليه المذكور قبل اسم التفضيل
لفظا او حكما اذا طلب شخص افضل من زيد فقد ذكر والافضل الشخص الذي فضائله
افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
ايضا فالمخوذ زيد افضل الناس او مثل نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فوجود الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والاكبر ذكر الاسم او من لفظه واما قولك انت بالاكرم منهم حقا والله لقرة
للعين فقبيح مرفوض ليست تفضيلية بل للتعجب الست من بينهم باكرم حقا والاكرم
خلوه عن الكل ايضا نحو الله اكبر وقد يعلم المفضل عليه من المقام نحو الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثل الله اكبر وقد يضاف اليه باستعارة مستعمل
بالاضافة اي اكبر من كل شيء اضافة معنوية اي اكبر من كل شيء فاده اضيق
اي اسم التفضيل قد يجيء لاحد هذا وبعد الاكثر ان يقصد به الزيادة
اي احدهما ان زيادة موصوفه في المفضيلة على ما اضيف اليه اسم التفضيل
اليها باعتبار متعلقه في حين بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وقد يكون
هذا الاستعمال اكثر لكن وضع افعل التفضيل الشيء على غيره حال ذكر
المفضل عليه مشترط في استعمال بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا من

والمخيلة فيهم حسب مفروض الغلط وان كان خارجا عنهم حسب الارادة لكن المقصود
من استعمال هذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفروم العام مثل زيد افضل
الناس او فضائل مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى كونه
احسن حزة لجواز ان يكون منهم من هو احسن منه في الاخرة بل فيهم اليهود والنصارى ان يقصد بذلك
تفضيل اوناط معينة زيادة معتدة بها مطلقة غير مقيدة بما يكون المضاف وجه
ويصاغ اسم التفضيل اما اضيف للتوضيح اي تم ضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مفاتيح مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا شرط
كونه بعض المضاف اليه فيجيء بهذا المعنى ان تضيفه الى جامد يعم غيره فيفهم غيره نحو فلان
نبي عبد الله وسلم افضل قريش او افضل الناس من بني قريش وان تضيفه الى
من جنسه ليس لغير فيفهم ذلك نحو فلان احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته
يوسف وانما تضيفه الى غيرهم نحو فلان اعلم بغداد اي العلم ما سواه ويجوز
بغداد لان العلم منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
والتذكير موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير والتأنيث موصوفه نحو زيد
افاضل الزيدان والزيدون او هند او الهندات افضل الناس وهذا
لا يشبه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كل المفضل عليه كما مر
والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
للذي هو له اي اسم التفضيل صفة نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افاضل
وهند افضل النساء والهندات فضليات والهندان افضلتان من الهندات والاهند

والذا في كونه معرفة. واما النوع الثاني فنوعان اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة الموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى بعدم ذكر المفضل عليه بعدها وكم التفضيل الذي لا يستعمل بمن مفردا مذكرا اي للاخبار عن المفرد المذكر كزيد افضل من عمرو او التثنية والجمع والتانيث المختص بالاخر بالاعتبار المذكور كما مر في كم الوصف باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها للمفارقة بينه وبين باب احمر فكما لا يقال عمرو احمر من زيد لا يقال زيد افضل من عمرو ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع بالفاعلية بطريق الاستغناء وانما خص المظهر لان يعمل في المضمر بلا شرط لان العامل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص الفاعل لان النصب للمفعول به بسبب كونه مظهرا او مضمرا بان وجد بعده ما يرجع ذلك الضمير على الفعل الناصب له فالذي كزيد هو اعلم من عمرو سببا اذ العلم من كل احد يعلم فيه بفضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينتصب بما يفهم من معنى الفعل ايضا نحو هو اكثر منك مالا وانما يعمل الرفع بالعاملين لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل على الضعف لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عليه والا لكان فيما هو الاصل فيه وهو مستحيل بمنزلة شبه الشيء في ذاته ويؤنث بجعله مشابها لمؤنث اي بجعله مشابها ايضا الا اذا اريد باسم التفضيل صفة اي صار شيئا في اللفظ لشيء معتد عليه بان يقع فاعلا او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول منفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفضلا خبر بعد خبر كما او حالا بعد حال او صفة بعد صفة كما في قولك هذا تفضيل منفضلا على ما رايت رجلا احسن في عينه الطفل منه في زيد فرجلا هو الشيء الذي تبدله اسم التفضيل في اللفظ والكل مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما الشرط ان يكون في اللفظ ما يدل على المعنى المسبب ليحصل للسامع بعد عليه ويحصل له مطلوبه فاذا عرف ذلك اعلم ان حق اسم التفضيل ان يعمل عمل فعله كالصفة المشبهة لانحطاطه رتبة عن رتبة اسم الفاعل فاسم الفاعل يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن نحو زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا بين مفضل عليه مفضلا عليه ليخرج نحو قولك ما رايته رجلا احسن منه في عين زيد فان من كمل عين زيد فاسم تفضيله بالذات كمال الكل الملفوظ بطريقة الاستعارة بالكناية ولمحة التشبيه بالاقتضاء وشيء يبقى عليها هو الاصل في كم التفضيل وهو التفاوت الذي بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالقرائن فتصح غايته وانما اشترط ان يكون كم التفضيل منفيا او في حكمه كونه منفيا يكون بمعنى النفي والحكم وانما قلنا انه بعد كونه منفيا يكون بمعنى النفي لانه اذا حسن في هذا المقام بمعنى حسن اي فعل في المراد التعريض بفعل وصدر الصفر

فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكما بعد الزوال
بخلاف ما مر في ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه في
كلا الحكمين باقيان فلا ضعف في معنى التفضيل فلذا ان يعود حكما بعد الزوال وهم جواز
مع انهم لو قدموا احسن بالجرة والكل بالابتدا لفصلوا بين احسن ومعموله اما داخل
فيما احسن من حيث اذ هم يقتضيانه بمعنى الفعلية وذلك المعمول قوله من زيد في حين
زيد بالجر فيصح حكما لكل او كلها ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه
الحيثية لا يجوز تخلل اجنبي وبين معمولا من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الحيثية
ما عرض له من الابتدا العامل في المبتدا والخبر اذ العامل في الحقيقة ح
معنى الابتدا لا هم التفضيل بخلاف ما اذا دخل في الكل بالفاعلية فانه يبقى اجنبيا
ح فانه من معموليه من حيث انه هم التفضيل ولو قدم قوله من في حين زيد على الكل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه هم تفضيل ولكن معناه يفضل
زيد كل الرجال وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من زيد في حين هو الكل
في عين زيد لا يجوز ذلك وتعقيد ايضا مع انها ليست فيها العبارة المشهورة
الواقعة في امثلة هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكل وبين
ان الكل هنا ما يجب ان يحمل عليه ما يحتمل التخصيص بالزيادة وتنقيصه
اراد ان يبين على ان التعبير عنها بغير منتظم فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منها وعلى ترتيب بغير ترتيب وينتقل بها الى الترتيب الذي انشده سيبويه واستشهد
في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعضها هذه السجية عليه فقال ولكن تقول
ما رأيت رجلا احسن في حين الكل من زيد بالفاعلية من حين زيد مقام

احسن معموله من حيث

تحقيق ان هذا من الاستثناء المفرغ وان الاستثناء المفرغ قد يكون في الموجب

يحتمل معنيين احدهما الانكار احسن مثل ما بعد النفي بمعنى حسن فانه اذا استولى
النفي على الكلام توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيبقى ان ليس
حسنا في حين رجل زائدا على كل احسان زيد فيبقى اصل احسن حاصلا في
رجل بقيد الى زيد اما بان يساويه او ينقص عنه والمساواة يأباها
مقام المدح فترجع المعنى الى ان حسن في حين رجل لا حد الكل او في حسنه
في حين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل الحسن
قيدا لمضمون النفي عليه بحيث يكون المنفي هو الزيادة حرفا بان ينفي الزيادة لا يلزم
المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن رجل فيكون الحسن
زيدا اما بالمساواة او بكونه زيدا والقياس يكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع
المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في حين الكل في حين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى بالاقتضاء المقام والبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا كما في الزيادة على طريق المساواة مع زيادة فيصح
ان يقصد حرفا نفي المساواة مطلقا ولو كانا في حين الزيد فانتفى الزايد
ايضا فحصل من جميع ذلك ان احسن كل حين رجل كان حسن كل حين
زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يجوز حكما التفضيل في المظهر بنحو ما رأيت رجلا افضل من
ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلت فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في هم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيختلفين بالذات حتى صح معنى التفضيل

من فى عين زيد وصار اخصر منه بمقدار مضير منه وكلة فى الوضع لفظ
عين من البين والكنى عن زيد وكان احتمر مع ظرفى المعنى المقصود على كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لكن اصله منكحل عين زيد فانه
والمعنى بعد حذف المضاف فانه كذلك لانه من قبيل تعقيل الشئ على نفسه
او بعده لكن فى الاول قدمت على كم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مضافا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها
الكحل من فى عين زيد مضافا عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت
عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد ذكرت انا احسن فيها الكحل منه فى غيرها
ويلزم من بعده على ايهم وجد ان الكحل فى عين زيد حسن ليس فى عين غيره
وانما جاز حذف الصفة للعلم وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل والدار منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين
زيد لاحرو قولا بما قال الشارح المحقق صدر البيت كلمة مبتدأ بها طويت
المماثلة وذكر موصوفه احسن ذلك وانما المماثلة الكاملة فى ذكره
الذهول فى مقابلة قوله وادياً وهو مذكر لانه فى مقام بيان الاختصاص
فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه غير مررت على وادى السباع ولا ارض
كوادى السباع حين يظلم وادياً اقل به ركب اتوه تائه ويعوذ الالبه فى الله سفراً كريما
كان اصله لا ارى وادياً اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم وادى السباع واستثنى

من ذكرنا انها اركب لم يجئ للركبان وهو مخصوص بركبى الابل والتائه من ابن واتى
كالتجبة من حجى اوحى والكثيب والتائه وسارياً من السرى وهو السير لليل
فضله اسرى اما من الرئى البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى
السباع حال من قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله
الثانى وعلى التقديرين ففى حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو
اما اعتراضية او حالية وافل صفة واديا والمختار ذم متعلق باقل والجود
عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائه تمييز عن نسبة اقل
الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيانا تائه والجملة عطف على اقل وهو
بعيد المعنى واسناد الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل بركب منهم بوادى السباع واتوه
من وعاد فى وعاد فى مصدرية وسارياً الى ركباً سارياً مفعول به والمستثنى مفرغ
اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله سارياً تعلق من متعلق واديا
منسوب بالسباع لكثرتها فيها والحال التى لا ارى سلوك وادى السباع حين احاطه
الظلام واديا يكون مواقف الركوب اقل منه فى مفهوم وادى السباع ويكون ذلك الواديا خوف
من وصول السباع فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله سبحانه ركباً سارياً بالليل
عن الافات والآفات ولو عبرت بالعبارة الاولى لفات ولا ارى واديا اقل ركب
اتوه من بودى السباع لو عبرت بالعبارة لفات ولا ارى واديا اقل ركب اتوه من بودى
السباع وانما قسم المصنف كلمة الى اقسامها الثلثة على حصر علم من دليل انحصاره
حد كل واحد منها ولم يكتف بذكر القدر بل صدرها بحيث يعم بتعريفه فقال وحيث
الذوات الى آخر الفصل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل عامل

بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة نحو زيد يدعو ويرمي
والفتحة ظاهرة في حال النصب خفة الفتحة تحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استوفى الحرف
الناصب فيما خرم يغز ولم يرمي والمضارع المعتل الآخر بالالف والواو
تقدر الالف لانها لا تقبل الحركة نحو لن يرضى ولن يرضى والحذف ترجمة الالف في حال الجزم
نحو لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان الحال في هذا التجرد كما هو لنفي دخول غيره عليه وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان الحال
فيه وقوعه موقع الكلام كما في زيد يضرب اي انه ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب والمراد برفع لوقوعه موقع الكلام لانه اذا لم يكن كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الكلام فاقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واما عليان برفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الكلام كما في نحو الذي يضربني في نحو سيقوم وكما في
يقوم وفي نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضربني
ويقوم الزيدان بان الواقع موقعه الاسم تقول الذي ضاربني هو وعلى ان نحو كاد
يقوم زيد مما تقدم عليه وكذا لا يرد الفعل الذي يجيء مضارعا مجزوما نحو لم يقم
مسلوب بتقدير ان بعد لما وبعد لما ظاهرة حتى في الرجاز وبعد لم في نحو
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو الزيتون او تجيء حتى فان الفعل والواو والفاء
واقعات بعد الاسم وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مقدرا ليكون عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء ليكون معنى في ذوق فاكريك ليكن
زيارة منك فاكرمك في معنى ايكن وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن

الاسم وشرب اللبن منه بانا التي ينصب المضارع بخلاف زيد انه يكون
التي تنصب الفعل وسبيل ان تصور مثل هذه النسبة ان تقول ان التي
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الشرط هي المخففة من الثقيلة لان الخبر الحقيق
فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست ان الواقعة
بعد العلم بهذه المثابة حتى يلزم ان سيقوم وان لا يقوم وان التي يقع
بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باجتماعه والشك ما يغلب الوقوع يلزم المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلزم ان المصدرية فيصح وقوع
عليه فيجيء في ان التي بعدها الوجهان ولن سلمنا ان ابرح ومعناه لا ازل من نفي
المستقبل نقضا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قولك لا ابرح الارض
حتى اناتي ازلي اي تناقض لان يقتضي التابيد وحتى يأذن الانتهاء واذن
التي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معلولا
لما قبلها فاذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لتصحيح ما بعدها
على

انما كان انتصاب المضارع باشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين البدء والخبر
واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بأن مضمرة
الاعتماد بالعطف الاستقلال المعطوف بالرجحان وارتفع باستبار الناخر بالعطف
وان ضعف وكي ان ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناه
السببية اي سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا
بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى
ان حتى كون حتى بعد كي للسببية اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
فالاسلام سبب لدخول الجنة والاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها او بالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكونه حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي الذي معناه حتى او لام الاستقبال
المضارع بالنظر الى ماقبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
او استقبالا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها قائما
او ان الحال تحققا اي بطريق التحقيق بان يكون حرفا ان التكلم بعينه وسيجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى ادخل البلد فادخل في هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حيث تلفظ بهذه العبارة
وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته
على ما كان عليه وحكيته فكذلك في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يحكي تقديرا ان
ان لا زمان لام الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان تقدر بعدها ان يكون

الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيقع ان الفعل بعدها
فالجار وجب بسببية ما يكون ما قبلها سببا لما بعدها كالحصول الاتصال المستقبل
المفهوم من حتى فان حتى لا يرجع الان مثال الاسلام الذي هو سبب لدخول الجنة
الرجاء في زمان التكلم ومنه اي من اجل تصديق الامر اي ليكون حتى هذا ذلك
حرف ابتداء ووجب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول ارتفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول الدخول في هذا المثال
لان فيه ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فصار
الفعل فيه فيصير المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سيري حتى ادخلها
يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا عن قوله وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكل كما في
وجوب حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فيما مضى
الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا سرت حتى ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق
والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسير متحقق الحصول فقوله ايضا عطف
على قوله جاز في الثانية اي كما جاز في الثانية الرفع جاز ايضا في الاولى
كما معطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في الثانية جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا عطف على كان سيري
فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وما بتقدير
ان بعدها الا انها جائزة ولام الجحود والكي يحسن المضارع وهو لام تأكيد النفي بعد النفي
كان نفيا مثل ما كان الله ليغفر لهم او مثبتا ليكون ليفعل وهو ايضا جائزة وبها قرئ

ان قرئت فتأويل المصدر فقط
كما سلف لدخولها على المستقبل

ويرد عليه انه قد اسبح ذكرها مرة بانها مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرها وذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لاكرمك ومع ما الحقت بها من اللام الزائدة نحو
ما ان تقوم ومع الجر في العاطفة نحو اجيء فيأتيك واذنت لاني ضربته
ما هل ان صرح نحو جئتك للاكرام واجيء لضربه زيدا وغضبه واردت بضربه ان
ان يتعلم وما تقدم الفصل الى ان الحرج وهو ان مصدرية تنسبك مع ما الم المحذوف
فلا يرد سؤال ان الكلام الصريح لم يتقدم عليها ان وكذا حتى لا الاخيف فيها ان يستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل عليها الا صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها اذا نصبت نصبا بعدها
للتنصيص على معنى السببية الجمعية والاستهلاك صارت كواو النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب كما اظهار ان مع لا الا داخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول
اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كي ولام الجحود
قوله كما ذكرنا سابقا واعلم ان الناصبة تظهر في خبر المواضع المذكورة كثيرا
من غير عمل لضعفها بخروجها مستقبلا بالعهد خير من ان تراه واو مع عمل مع النفي
كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس يقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا للنهي
في معنى النفي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
الجماعة اي تجزم المضارع بكلم الجازمة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من
وبعضها من الحروف وبهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها فعلا وهي كلم
لغة زادة ان وما وازما وحيثما فاذا وحيث تجزم ما المضارع مع واما بدونها

فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا كسائر كلم ما الا ولا وما ومن واي
واي واما الجزم المضارع مع كيفما واذا فمستفاد من المجيء في كلامهم على ما مر من الاطراد
واما مع كيف فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيف تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال
وكيفية تقرأ انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي
هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المتوقع وبان مقدرة عطف على قدر اي
ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله كذا قيل فلم لفعل المضارع ماضيا وخصه
ان ينفي المضارع ولا يبعد ان وجه الفرق بان ما هو اقرب الى ما هو اقرب الى ما مضى ولما صلحت ان
لفعل المضارع ولا لفعل الماضي ولا استغراق في ان استغراق الزمن الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بما تقوله ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء
نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك
الى التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويجتمعان ايضا لما يجوز حذف الفعل المنفي بها لا دل
عليه ليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما يدخلها ويجتمعان ايضا بعدم دخول واو الشرط
عليها فلا تقول انا لما تقرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص
ايضا باستغراقها غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل متوقع متوقع بقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام
الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي
مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وليتلطف وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وليتلطف طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا ولم ليقضوا ولا النهي هي للمطلوب بها الترك اي ترك الفعل

وفي بعض النسخ ولا الذي بعد هذا وهو النهي الذي هو ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل وهو يدل على طلب الترك جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول خطابا وغائبا
او متكلما وكلام الجازاة المذكورة من قبيل ترتيب الحكم بين السببية الفعل الاول
وسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا وانشائه مسببا وفي شرح المص
وكلام الجازاة مما يدخل عليه شيء ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلام الجازاة
لا يجعل الشتم سببا لشيء فالمراد بجعل الشتم سببا ان المتكلم اعتبر سببية شتم
الشرع بل ملزم سببية شتم لشتم وجعل كلام الجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سببا حقيقيا لثانيه خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما النسبة
بصح بها ان يجوز ذهنا وصورة السببية والمسببية اللزوم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام مسببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لكمال كرمه اللائق بحاله بحيث انه يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وليستحي ان يفعل الفعلة الاولى شرطا
لان شرط لتحقق الثاني وتاليها جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان كان اي شرطا والجزاء مضارعين حتى جزمهما نحو ان تزرني اكرمك او الاول فقط مضارعا نحو
ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع المدخول الجازم وجوازا وما يقوم مقامه
الخلو ان كان الثاني مضارعا فالوجه اي فيفيد الوجوب الذي يتعلق بالجازم وهو
اما الشرط والرفع لضعف التعلق لطيلة الماضي والعمل لغير المعرب على ان تكون
زيدا ته اوانيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير فلفظا نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن قد

بسوء كان قد سلفنا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت ام يجز الفاء في الجزاء المتوقف تأثيره على الشرط
في نحو هذا في الاستقبال فاستقبح قبيح الرجل كقولك ان اكرمني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك وانا خال بعد قد يجتمع هذا الظاهر الحقيقي الذي لا يستقيم ان يكون الشرط تأثيره في
كذلك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس حتى دخول الفاء عليه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احتاج اذا كان منفيا بام وما مندرج فيها سيجيء ذكره حينئذ
او بان حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير الشرط فيه معنى فانوهما الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معنى كما اثرت في الماضي فتوقيت بالفاء وانزلت في تغيير المعنى
حين حقت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء نحو ان تعطني اعطك من غير تأثير من وجه وان لم يكن قريبا نحو
قوله تعالى ان يكن منكم يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي او المضارع المذكور بالفاء لازمة فيه لان الجزاء حق اما ماض
بقد لفظا كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كقولك ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك ومعنى التقدير
لاتأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي
او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن او الحرف ذلك كالتنفيس والعرض فيجب
هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا الى الفاء
من الجملة الاسمية الخ وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها
تنبيه على حدوث امر بعد امر فقيها معنى الفاء التعقيب ولكن الفاء اكثر واما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بالاداة الشرطية بخلاف المضارعية فانها تشتمل

هذه بالاسببية فرقا بينهما كقولك فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
اى حالا ينتظر يقنطون وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تطع المشركين
ضرك اى ان لم تطعهم يضرك وخير لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل نصب خبرك اى ان تنزل نصب خبرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم
لم يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهى سببية فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء الى قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدة وهو دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فصار ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى للمثبت وربما
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر

تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول
معنى يجب الوفاء ان تكون تدخل النار فالوفاء هذا لما وضع قرينة الشرط للمثبت
والوفاء قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد ان يجزم الجزم
قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى
من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأه مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم اوسع نزالها فكل حتف آت يجرى بمقدار الآخر هكذا فى بعض
النسخ وفى بعضها مثال الامر والمراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفى بعض الشروح انما
قال مثال الامر لان الامر كما اشرنا اليه هذا النوع من الافعال اشهر فى الطلب المصدوق
ايضا فاراد النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المفسرون فى شرح صيغة يطلب بها الفعل
شامل للامر حقيقيا كان او لا طالبا او مستكملا معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا من الفاعل
الخاطب احتراز من الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل قولك قم فانك لا تقول ما فيمن قرأه عاصر الخطاب ومن مثل
صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر الحقيقى عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان
مشابهة لام المقتضية للاعراب انما هى بسبب وفى الصورة تم الجزم

اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لان لما شابه ما فيه اللام من الجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخشى واخشوا وارم وارموا كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم تخشى ولم يخشوا ولم يرم
وذهب الكوفيون الى ان معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف
المضارعة او بعد حذف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف
ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما وجب الاتيان بهمزة الوصل لان زيد ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد التساكن ضمة نحو اقتل انت من المضارع
المبنى للمعلوم على تقدير الفتح فان قبل فى اقتل بضم التاء البناء للواحد المتكلم المجهول
وباطن المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اذ سوى
ساكن بعده ضم سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب
للالتباس باطن المجهول من الاضراب ولو فتح للالتباس بالامر فيه ولو ضم فى اعلم للالتباس
بالمضارع المجهول ولو فتح للالتباس بالماضى المعلوم فى باقى خواصه مثال ما يكون بعد حرف
المضارعة ضم واضرب مثال ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا مضموما اى فالهمزة مضمومة لانها همزة اصليه ثبت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى الكلام الواحد لا همزة وصل
مضطرة لذلك بعينه فهم ما لم يسم فاعله او ضمير المفعول الذى لم يذكر فاعله

واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الضمير الذى لم يذكر فاعله ويكون
اضافة الضمير اجتنابية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الضمير الذى اسند اليه حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته فما لبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو اضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه ضرب فاضيف فوزن
ضرب لم يوجد فى الاوزان لخروج ضمة الى الكسرة وذهب قوم الى الخروج
من الكسرة الى الضمة فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود
وان كان ثانى الماضى ياء يدغم فيها ما قبلها نحو بيع وقيل ينقل كسرة العين الى ما قبلها
ياخى بيع وبيض للتاء مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج للتاء
يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب وبيض للتاء مع التاء مثل تعلم وتجوهر
وذهب قوم الى انه يلتبس بصيغة مضارع علت وباحت وعرجت حوف للبس
هذا علة لقوله وبيض الثالث الثانى وعضو العين اى ما يكون عينه فقط مثل للتاء
عليه طوى وروى من الطى فانه لا يدغم عينه لئلا يلتقى ساكنان على غير حده
ويطوى فيه الامر اسان يقال مثل العين المنقلبة عند القائل به عند مثل عوض من
وصيد وانما خص عضو العين بالذكر لزيادة عموضا حتى فى المبنى للفاعل كما ذكر
وينبغى ذكر تبعا العين فى المبنى للفاعل وان لم يكن سادسا كما ذكرنا الافصح فيه فيقال
اصابها طل وبيع بنقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركتها قصدا لبيع
وقيل طيل واوقول بالسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاتباع
وهو فصيح فى خوفيم وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاتباع ان تحريك

الف الفعل بحرف الضمة فتميم الياء الساكنة بعدها بحرف الواو وقبلها ذا هي تابعة لحركة ما قبلها بعد مراد التنبيه والقراء بالاشمام في هذا اللوضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعد حركة الياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض منا الاشمام الايذان بان الاصل الضم واما بهذه الحروف وجاء الواو وايضا على صفة فقير قول وبوع بالاسكان بلا فقا وجمع الياء واو اسكونها وانضمام ما قبلها وتكذا اي باب اما بحرف المجهول من معنى العين من الثلاثي المجرد باب خاص المجهول من معتل العين بحذف الافعال والانفعال بحرف اختير والقيد بحرف الثلاث فيه اذ يترد قيد فيها مثل فيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس في الكلمة مثل فيل وبيع ساكن ما قبل حرف العلة شاهد الاصل اذ اصلها استخير واقوم بايع واقول المكسور بين والفياض فيها اذا اسكن ما قبلها ان ينقل حركتها اليه وقلب العين بالف اذا كانت واذا فعال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره نحو الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا اذا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد وينجاب ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما تتوقف فهم على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه متوقف

على فهم كون نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل والقائم به ومسند اليه فلا يقال الاصطرخ انه متحاج بقائل نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تصور المضروب وانه لا يمكن تعقل الاجد تعقل بحذف الزمان والمكان والفاعل وبقي الفاعل والمفعول فانهما يعلم وتعقل بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له متعلق بكل واحد من الزمان والمكان والفاعل لكن فهم الفعل عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي قد يصير متعديا اما بهمزة نحو اذهبت زيدا والمعنى جعلت زيدا ذاهبا او بالف المفاعلة نحو ماشيت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بزيادة السين والتاء نحو استقبل زيدا اكرمته صيرته

او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي بكونه متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين لا ثاني لهما غير الاول كاعطى والى ثلاثة ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه نحو علم واخواتها مثل كاعلم وارى بمعنى اعلم وهي افعال في هذا القسم فانها كما افيد ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليها الهمزة زاد مفعول آخر بقال للمفعول الاول وانا الافعال الآخر وسوائها وبناء وغيره واخبر وحدث فليست اصالة التعدي الى مفعول بل تعديتها الى اثنين بالحمل اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء كقولك اعلمت زيدا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكرهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وسمي افعال الشك واليقين ايضا وكانهم اراد وا بالشك الظن والاولى من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى سواء الطرفين وهو ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاث للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت وراية

ذ عدم جواز كونه مع الفاعل ضمير شيء واحد للابتعال اعطيته واعطيك

ووجدت هذه الافعال للعلم فتوخم اى هذه الافعال على تلك الجملة لبيان انها
الاخبار بما تضمنته من الظن والعلم كما اذا قلت زيدا قائما فقد كنت لبيان ان ما اشتملت
عليه الجملة هو متعلق ظنى واخبرت بما هو قيام زيدا تما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقد كنت
لبيان ان متعلق الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بقية الافعال فتعب هذه الافعال الجزئين
اى جزء الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها جمع خصيصة وهو ما اختص
بالشيء ولا يوجد في غيره ك ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احد مفعوليها ذكر الآخر فلا يقتصر على احدهما مفعولا
وسبب ذلك هو كونها في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف احدهما جائز والجزء قليل والمفعولين معا جائز اكثر لعدم
لان المفعول بها معا مفعولان في الحقيقة فحذف احدهما كان تكلفا بخلاف باقي الافعال الواجبة ومع هذا فقد
وردت ذلك مع القرينة معلقة اما حذف المفعول الاول كقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة لا تحسبن بالياء المنقوطة من تحت مقطعة عن الذين ولا تحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
في قراءة بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما يجوز الاقتصار عليه اذا ظلا
قد وخبرا الاعداة اى لا تخلنا جائزين في جائزين الذي هو المفعول الثاني خلا وابطت
فانه يجوز الاقتصار على احدهما مطلقا فيقال فلان بعط الذين من غير ذكر المفعول به وبعط الفقراء
من غير ذكر البعط وقد يحذفان معا كقولك فلان يعط ويكون ذلك منه من شدة عادته بدون
المفعول بخلاف حسبت بابطلت فانك لا تحذفها سياسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما جوازا مع
كل اى كل من هذه الافعال صادقا ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب جواز الغاء اى ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها كزيد ظننت قائم او تأخرت عنهما كزيد قائم ظننت وانما يجوز
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين

لها كما تقدم على تقدير الالغاء ومعناها مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وفي تقدم
الالغاء عند التقديم ايضا كزيد ظننت قائم لكن الجمهور على انه للجواز وهذه الافعال على تقدير
الغائها عن العمل كزيد قائم ظننت وزيد ظننت قائم وقد جوز الغاء عاملة
الجواز الغائها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الالغاء اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما سيان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين القسم ومرفوعه كعمرك لاجتهدن به وبين ام المفاعلة ومعمولها كلكم لاحب زيد وبين معمولي
ان كقولك ان زيدا لاحب قائم وبين سوف ومعمولها كزيد سوف يقوم وبين المعطوف
والمعطوف عليه كما في زيد احب وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور الثلاث جائز
النفي بخلاف جواز الالغاء ايضا بقوله اذا توسطت بين معموليها او تأخرت عنهما والاحق
هذا الالغاء الخاص حين بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائص الشيء وكثرة وقوعه
ومنها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوبا ابطال العمل لفظا لا محلا بمعنى
سبب وقوعها قبل معمولي الاستفهام بلا واسطة كما في مشار او بواسطة كما اذا كانت قبل الفاء
الى ما في معنى الاستفهام كعرفت علام تعتمد فقبل النفي الداخل عليها وقبل النفي اى النهي الابتدائي
الداخل على ما اشرت عن انه عدكذا ام عمرو ونحو لا تعلم بكذا ام عمرو وتركت على الغير بالمقايسة فان النفي
على ما ذهب اليه الدماميني والنهي ملحقان بالاستفهام وانما كان قبل هذه النفي تقع فيه
الجزء وصحا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيير ما ينصب جزءا فوجب التوفيق
باعتبار احد هذين الامرين فمن حيث اللفظ وهي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى وهي هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى ممنوعة من الزوج كأن النفي
المعلق لاسم الزوج لفظا والابتداء مع الخبر وجودا ما تقدم على الزوج فالقسم الداخل
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقدير الآن معنى علمت زيدا قائم علمت زيدا كان كذا عند

خطئهم روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فعرض عليه بن شبرمة قصيده وقال انشدنى
حتى اتى بذكر فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه اخطأ حين غيره وهو اعرف الناس
كيف ترفع ثم يكبر ربا وانما هو لم يرها وقيل يكون اى الضيع الداخل على كاد وما يشتق منه
فى الاخبار للاثبات ولا يستعمل كالافعال اى كسائر الافعال افادة النفى فتكون مصروفة عن الدعوى
الاولى بقوله لم يكد ومكاد ويفعله وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وهو الدعوى الثانية بقوله
وكحارثة الغيث المجيب لم يكد يسيس الهوى من حب ميسة يرجع حين اريد بالنفى الداخل
عليه كاد انتفاء قرب رئيس الهوى من البراح اى الزوال فالنفى الداخل عليه كاد كالنفى الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه لجواز ذلك فيما لا يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للخاطر ودنو
اخذه وشروعه فى الخبر طفق بعد اخذه الفعل يقال طفق يطفق طفقا وقد جاء طفق يطفق
كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بعضهم
طفق واخذ بمعنى واحد اى هذه الافعال الاربعة الاستقبال مثل كاد وكون خبرها
المضارع بدون ان تقول طفق زيد يخط واخذ وكرب يخيط يفعم وجعل يصول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بهمزة مضمومة فشين معجمة ساكنة فواو مكسورة فكاف الاكثار
فتارة يستعمل استعمال عسى وحبى نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك يخرج وتارة
يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يخرج فعل تعجب بنى لانشاء التعجب وفى بعض
النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة المفرد فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيه بالنظر الى تعدد صيغه وعلى تقدير كون التعريف
للجنس المعهود فى ضمن التثنية والجمع فيظهر وجه وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال

فلا ينتقض الحد بنحو ما ما احسنه فانه وان كان فعلا تعجبيا لكن ليس بموضوع لانشاء التعجب
والشعر عنده فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجيد لان الدعاء ايضا انشاء ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب فخرج نحو ليس
غير وما ذكر من عدم انتقاض الحد فكثيرا ما يستعمل فى الدعاء وقد اى لبعض النحاة اوضاع لانشاء
التعجب صيغتان احداهما صيغة الفعل الذى تفيد تركيب ما الحمله وافرزها صيغة افعل الذى
تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون ما هذين التركيبين وهما اى فعل التعجب غير متصرفين
فلا يتغير ان الى مضارع ومجهول ونحو ذلك وفى بعض النسخ وهو اى افعال التعجب غير متصرفة
نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعل التعجب الا من ثلاثى مجرد متصرف
غير منفى ولا مبنى للمفعول ولا ناقص ولا جامد ولا مبهم ولا لونى ولا عيب بشرط ما ابنه استخراجا اى استنباطا
بناءها منه فلا يبنى بناءها منه وجعل المصنف مضروبا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيها اى فى صيغتى
التعجب بتقديم وتأخير فلا يجوز ما ضرب زيدا ولا زيدا ما ضرب ولا ما ضرب زيدا ولا ما ضرب
جائز فيما هما كائنا غير الضمير ضميرا والتأخير والتقديم والتأخير يقيد بالكون مع عدم التعرف بها اى من خواص
صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاعلم التى اختصت بها فلا يقال ما زيد احسن لان هذا الكلام
الذى جرى مجرى الامثال فهو يفيد ان كما لا يجوز الاستدلال لقيام عدم التعرف بالتقديم لم يستلزم عدم التعرف
بالتأخير وبالعكس بتقديم الشئ يستلزم تأخير ضده وكذا تأخير شئ يستلزم تقديم ضده فلا يكفى
بأحدهما بل لا بد من ذكرهما معا والتأكيد لا يناسب هذا المقام وانما يناسب ما اذا قصد تقرير
ولا يتصرف فيها بايقاع فصل بينها والمعمول غير ما احسن زيدا وكرم اليوم بزيد لان الفصل
بالظرف وشبهه كما سبق وجاز الفصل بالظرف ونحوه فى نحو قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجاز الاكثرون الفصل بالاجنبى كان مفعولا كان احسن زيدا وسواء ابن كان ناقصة او تامة حسن ما قطع دائم

الا ان لم ينصب بمن الكلام الا وان ما قبله وما ابتدئ اما ان يكون المصدر بمعنى المصدر او ذو
ابتداء بتقدير المضاف او بالبدلية بشيء وما ابتدئ اما ان يكون ظاهرا نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
النجابة لا ان يكون فيها نجابة بسببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من باب خير آخرة وانا وبه صوب
اي ما وصوبه عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله احسن شيء مطلقا قال الفراء
ما استفهامية ما بعدها خبر عما قال ابن درستويه الرفع وهو قول من جعل المعنى لاي الرجال هو احسن فاستقام
عنده وقد يستقيم ايضا من الاستفهام بمعنى التعجب وعادريك ما يوم الدين وانا احسن بزيد فاحسن صورة
امر ومعناه الطلب من افعل بمعنى صار ذا افعل كاغدّ البعير اي صار ذا غدة وبه اي بحسنه فاحسن بزيد الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا ان يضطر شاعر ان يقول يا ليت ايامنا احسن ان يقلن لنا يا ليت ايامنا الصبا احسن
فلا خبر عند سيبويه افعل فاعل الفاعل واجب ليس الا وبدا اي ظهر وهو مصدر عند الاخفش لاحسن الفعل
خبره احسن على ان يكون همزة الصدر للصيرورة او البا للتصيير اي جعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او البا زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتصيير كاغدّ
فعلى هذا الضمير هو فاعل احسن اي احسن الله بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بعيني قال الفراء
يا يوسف بالحسن فاحسن صفة بالحسن كيف شئت فانه غير منوّن لان كل ما يكون ان يكون شيء من
افعال المدح والذم فهو الاضافة عند الفراء بهذا الضرب وضع الاسم ووضع لا شيء احد
او زم فلم يكن مفرد حده وترجمته ها لانه لم يوضع للاشتقاق فيما نعم وبئس وما جرى مجراهما في الاصل فعلان على
فعل بكسر العين وفتحها لغة بني تميم فاصله اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات بحذف
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اتباع
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثرة هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد
بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عام العرب اتفقوا على لغة بني تميم
وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهو لواحد غير معين
ابتداء ويعين بعدا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام تقصيرا بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس

خبر نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بقيد العهد الذهني نعم صاحب
الرجال زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل ومعرفا بالاضافة
مفردا مميز ابنكرة منصوبا معرفة او مضافا الى النكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او صاحب رجل او زيد احسن الوجوه او وجوها او ميزا بما بعين شيء منصوب الجرّ على التمييز ضاق خلقا
او نعم شيئا على الغراء وابو جعفر موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون التقدير اجمعوا او نعم
محذوف لانه هي المخصوصة اي نعم الذي فعلته هي اي الصدقة وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة
بمعنى الشيء بمعنى فنعما هي اي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويقدم
الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال
زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي جملة الواقعة قبله
خبرا جيء به ولم يحتج بعده لجملة الواقعة خبرا على خبر المبتدأ لقيام ام المعرف العهدي
مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فاذا قيل فما شأنه فقيل هو نعم الرجل فكانه سئل عن شأنه
فقيل هو اي شأنه نعم الرجل زيد جعل واحدا وجعل الوجه الثاني جملتان
وشرط اي شرط المخصوص بعد المرفوع هو فرد مخصوص مطابق الفاعل او مطابق الفاعل
او ظاهره اي ظاهر الفاعل اي في الجنس فيقال انا وليا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فتكون عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيدا ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئس المرء وبئس المرآن الهندان وبئس النساء الهندات ويجوز نعما
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير منصرفين اشبها الحرف فلم يلحقا العلامة تامة
برا وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جاء بصيغة الجمع وقع المخصوص على الذين كذبوا

كلوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من معل جاءني من استدلالهم بقوله وقد كان من معل وشبهه تما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب متأولين بكونها للتبعيض والتبيين اي قد كان بعض معل او شيء من معل
او هو اثر على الحكاية كان قائما فقال هذا كان من معل فاجاب بانه قد كان من معل
والى للانتهاء اي للانتهاء الغاية فمن بعد الحضر سقا بالمن سواء كان في المكان كخرجت
الى البصرة او الزمان كواذا جاء الصيام الى الليل او غيرهما كخرجت الى البيت فانه قد ت المخاطب
منتهي اليه باعتبار السوق والجر و بعض مع قليل كقوله تعالى وكلوا واشربوا
الخ اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبعض مع كثير
لم يكف في كونها لبعض مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتقارب
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وبكلهن اي حتى باسم الظاهر اي باسم الظاهر كما يقال
جاء كما يقال البلاد انها لو دخلت على المضمر لانقلبت الجر ضمير منصوب لجاز
وقوعها بعدها خلافا للكسائي فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجر بها بكلهن يستدعي سبق ذكره فلو جرت به فيما سواه في القرينة
اي القرائية مثل قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن او مجازا كما في الصدق
وبعض طويل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي الالصاق المعنوي اي الاتصال المعنوي فان الصلب بالمسامير ونحوها كثيرة لا مرئية بل
تفيد الصوق مرور كمررت بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي الاستعانة
الفاعل في صدور المصاحبة مجرورها كما كتبت بالقلم والمصاحبة كما اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج اياه مشاركة مع الفرس في الاختيار

في الحاشية: اي غير موجب او السبب
في الحاشية: اي من غير موجب المتكلم

والاولى ان يكون السرج حال شرائه الفرس ملتصقا به فالمصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي الافادة وقوع مجرورها مقابلا على آخر كما في قولك اشتريت هذا بذاك
اي جعل العلم اللازم للذهاب بعد ذهاب الباء على ما على فان معناه جعل
زيد صدور الذهاب بعد صدور عمرو عنه عوضا له والاستعانة بهذا المعنى مختص
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة فتوجد في الجر والتجاوز
كما فيما سوى الباء استصحابا للجزء دون الجزء والظرفية كخرجت المسجد
اي في المسجد وزيادة في الجر في الاستفهام بهل لاستلزامها لهمزة كقوله هل زيد بقائم فانه بمعنى
بقائم والنفي ليس كخرجت ليس زيد بقائم وما زيد بقائم فان تقدم في هذا النفي
فيما سوى خبره او غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن غير المنفي مشبها
وكهل من شهيد او القريبة او حسبك زيد وكهل من شهيد والقرينة او كان خبرا وكان
لا في الاستفهام والنفي خبر حسبك زيد والا لم يستفد تغاير المبتدا والخبر ولا يكفي مجرد المغايرة
كما في الحمد لله والتقدير الجر بالباء هذا شروع في ذكر ما يتعلق به الجار والمجرور
الخاص وهو ما يدل على معنى في متعلقه وهو اما فعل او ما في معناه
وهو ما يعمل عمله من اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة ومصدر وظرف واسم فعل
وتعلق الجار والمجرور بالفعل ظاهر والوجه في تعلقه بما في معناه ان الجار والمجرور
لا يفيدان تمام المعنى المقصود بالنسبة بل يحتاجان الى امر آخر يتم المعنى بهما
وهو معنى التعلق وانما قلنا بالنسبة لان الكلام لا يتم بدونهما بل بدون كل جزء
منه ايضا وانما قلنا المقصود لان الكلام قد يتم بدونهما كما في قولك زيد قائم
وانما قلنا بالنسبة الى امر آخر لان الكلام لا يتم بالنسبة الى نفسه
وانما قلنا يدل على معنى في متعلقه لان الحرف يدل على معنى في نفسه
وقولنا لا يفيدان تمام المعنى المقصود بالنسبة الى امر آخر يتم المعنى بهما
احتراز عن الفعل اللازم نحو قعد زيد فانه يدل على معنى في متعلقه
وهو القعود ولا يحتاج الى امر آخر يتم المعنى به

المعمول لكنه لا يخفى لا يجوز ان تكسر لانه يغير معنى الجملة كان اسمها منصوبا فمحلها الرفع لانها في حكم
العدم ان خالد قط القائم فقط عطف خارج على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون الفتحة في المكسورة كما ان وقعت بعد العلم نحو ان زيدا قائم
وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة كما حين كونها داخلة فيه تاء الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمها جريا على حكم الجملة دون ان المفتوحة فانه لم يرد العطف على محل اسمها بالرفع فانها
لا غيرت معنى الجملة لا يصح فرق من عدمها وليشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع صحة الخبر
اذا ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا قائم وعمرو قائم اي ان زيدا
قائم وعمرو قائم لانه لو لم يقدر قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على معمول واحد نحو ان زيدا وعمرو
ذاهبا فانه لا شك ان ذاهبا خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل فيه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على ما بعد يكون العامل فيه الابتداء فلزم اجتماع عاملين
على ان والابتداء على معمول واحد وهو ذاهبا فاعلم فانهم لا يشترطون في صحة العطف
صحة الخبر فان في عندهم لا يعمل الا في الاسم المجرور بالاضافة كما مر قيد خول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد ولا اثر لكونه اي لكونه اسم ان مبنيا في جواز العطف على اسم ان قبل
صحة الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيدا ذاهبا كما لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبا فان الخبر
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان انك وزيدا ذاهبا العطف على
اسم ان قبل صحة الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة كما كانت
عليه قبله قوله فانه معنى الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما ان لا ينافي التأكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع شذوذا المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن
عمرو خارج ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

قوله المفتوحة تقييد دخت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي يجيء بعدها لذلك التأكيد
معنى او دون المفتوحة لكونها بمنزلة جزء كلمة فهي تابعة لما هو كالجزء من الجملة على الجزء من جملة
اللام مع المكسورة على غيرها نحو زيد لقائم او دخت على الكل اي يجيء بعدها اي بعد الاسم
وخبرها او بين اسمها وخبرها نحو ان في الدار لزيدا او دخت على ما يرفع مبتدأ اي بين اسمها وخبرها نحو ان
قائم لزيد والفاصل وان كان في الدار لزيد

وقد جاء على سبيل البدل وقد لتحقيق الايجاب كما تقول في جواب من قال قام زيد بلى قام زيد وأي اثبات بعد الاستفهام لا شك في افادة استيقاظ المخاطب بالاستفهام وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان أي بمعنى نعم وهذا ضعيف لان ذكر الخبر وتأكيد القسم لا يستعملان الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال أي فاستمر ولا يكون المقسم به الا رب والله والرحمن تقول أي والله وأي ورب وأي الرحمن وأجل وجير بكسر الجيم وفتح الراء وقد تصدق للخبر في بعض النسخ تصديق للخبر كقولك أجل وجير وان للخبر نحو قولك زيد قائم ولم تأت أي قد أتى لو لم يأت وجاء ان تصديق الدعاء ايضا نحو قوله ان الزبير لمن قال اللهم ان قاتله حتى أليك ابن دركبا اي لعن الله قاتله وأخزاه وجاء بقد لاشتهارها ايضا في قول الشاعر

هل لي شفاء من جوى حزين ان لم تعم الطف الحبيب شفيت فجيء بقد تحذير الحاضرين عما ذكر المعنى بتصديق الخبر بقد لكونها للتحقيق وقد تجيء للتقليل ايضا وقد تجيء للتوقع وزيادة لا تنافي شيئا من هذه المعاني لان التأكيد ومعنى كونها زائدة انها لم تعتبر في جملة ما لا يتم الكلام الا بها لانها لا فائدة لها اصلا فان رأيتها في الكلام فهي اما مؤكدة واما للتقليل فالمؤكدة نحو قد علمت ان زيدا لقائم والمقللة نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وقد يصيب الشاة سارق وقد تكون للتوقع نحو قد يقوم زيد الآن وقد يخرج عمرو الساعة وقد يكون زيد قد خرج الآن وقد يكون قد خرج عمرو الساعة وقد يكون قد قام زيد ثم قعد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد ثم قعد سعيد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد ثم قعد سعيد ثم قام بشر وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد ثم قعد سعيد ثم قام بشر ثم قعد عمر وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد ثم قعد سعيد ثم قام بشر ثم قعد عمر ثم قام زيد وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد ثم قعد سعيد ثم قام بشر ثم قعد عمر ثم قام زيد ثم قعد عمرو وقد يكون قد قام زيد ثم قعد عمرو ثم قام بكر ثم قعد خالد ثم قام سعيد ثم قعد بشر ثم قام عمر ثم قعد زيد ثم قام عمرو ثم قعد بكر ثم قام خالد ثم قعد سعيد ثم قام بشر ثم قعد عمر ثم

اشارة الى الشرط المتقدم في الشرط في ضرورة اعتبار القسم على تقدير توسطه شرطا على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فيه باعتبارهما جميعا منشر
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني منا ل التقديم الشرط وجواز الفاء فالشرط باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيب ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني مختلف
بين اعتباريه كلا ان المعنى الاول فالجملة غلبة وفي وعلى تقدير الجملة عليه وان كان رعاية كون
الشرط على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اذا اتصل المثال الجملة بقدر
الامكان على تقدير يقدم على نشرهما من حيث مثالاهما **وتقدير القسم كالملفوظ** اى كالمتلفظ
به او مقدر كملفوظ له في صدر الكلام فلا يرد في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم **نحو قوله تعالى**
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض والمخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون او لبقاء لا يخرجون وكما قوله تعالى **وان اطعتموهم**
انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء **واما التفصيل** اى تفصيل
ما اجمله المتكلم في المذكر نحو قولك جاءني اخوك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه اذا جيء الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرآئن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال اما الواقعة في اوائل الكلب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان يقال ما المذكورة هنا غير مذكور لكنه مقدر بعض واما الذين لا زيغ في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون البيان منه اذ لو لم يحكم بان كلمة اذا الشرط لزم الفاء في جوابها وكتبته الاول
للثاني **والتزم حذف فعلها** الذي هو الشرط **وعوض بينهما** اى بين اما وبين فانها **الواقعة** لجزائها **جزء**
تما اذ جيء بها اى جزء فانها اوجز اما لان جيء الفاء ايضا فيها سواء كان ذلك الجزء مبتدء نحو اما زيد فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اى نعوتا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء

على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فعلى سبيله لا ما خاصة جواز التقديم يكون تقديره منطلقا وفي
والفاء تجرد **نحو** ما وقع بينها وبين فانها **منعول** الشرط **المحذوف** نحو **مطلقا** اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم ضمير الشان مقامه ويوم
يوم الجمعة بين اما وفاء لانه يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كذا وعلى
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لما خاصة جواز التقديم اصلا **وقيل** والقائل الفارسي
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها **جاز التقديم** على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء مقدما على الفاء **والا** اى وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر من الفاء بل انضم اليها ما بعدها جزء مثل اما يوم الجمعة فانه زيد منطلق فان ما
بعدها جزء لا يجوز فيها قبلها **فمن قبيل القسم الثاني** وهو ان يكون المتوسط معمولا لشرط المحذوف وهذا
القائل مع ذلك بين ان لا يكون واو الفاء ما بعدها جزء وبين ان يكون فجعل لما خاصة رفع حكم الامتناع عن الاول
دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم ضمير الشان مقام مهما وحذف فعل الشرط وتوسط زيد
بين اما والفاء لكونه خاصا بما بعد اما منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فاعلم الغير
المذكور واما تقديره على تقدير الرفع بها بتذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الذي دون وتقديره على تقدير النصب بها تذكر يوم الجمعة بصيغة الغير المبني للمفعول
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف وفي توجيه غير ظاهر مع ان يوم جوز جواز اما زيد منطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يقع اليوم بتقدير تذكر على صيغة
المجهول الغائب مع عدم جواز هما بلا خلاف والفارق المحض ما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور اشتغال كونها
مرفوعة لكثرتها **مرة الرفع كما** الرفع ضد الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبيعك فيقول لا يبيعني
اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقول من قال لمن قال له افعل كذا كما اى لا يجاب الى ذلك
فلم يجيء معين حقا والمقصود من تحقيق مضمون الجملة كقولك كما ان الانسان ينطق واذا كان

بمعنى حقا فانه يقال ان اسم بمعنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لا يمكن
ترجع الى الصاحب عما يقوله تحقيقا لصدقه كذا الخفاجى وجوابه ان كان بمعنى حقا ايضا كما قيل
فهو من ذا المقصورة بتحقيق مصنوعة الحلى كما المقصور بان لم يكن عن الحرفية تاء التانيث الساكنة المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة فتانيث المسندة اليه فاعلا كان او مفعولا كم سمى
فاعله وانما جعلت تلك التاء ساكنة تجنبا لاجتماع الساكنين لان الاصل الاعراب واصل الفعل البناء فتبنى
من اول الامر ليكون هو على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعرابها وليت لانها كالحرف الاخير من الكلمة
فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فحى اى فاتت تحريبين الحاق تاء التانيث وبين عدمه
او صلى الحاق تاء التانيث تحريبى على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم
من حيث انها من احكام المؤنث وهنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اى جمع المذكر والمؤنث فى متى قاما الزيدان وفى هوا لزيدون ومن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه
العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعف فانما يضر لتلك العلامة الا ضمار قبل الذكر من غير
قائمة بما يعود عليه الضمير الا ان هذا اول الامر على احوال الفاعل كما مر فى التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة
ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى منع هذا الابدال ما مر فى ابدال الكل من الكل
ويكون الجار والمجرور خبر المبتدا اى الموخر والغرض كونها الخبر هما التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلت
نونا فسمى ما يلحق الشئ اعنى النون تنوينا لاشعار الحدث وغيره ضالة المصدر من معنى الحدث
ولهذا سمى كسيرا المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بانها فلا ينفرها الحركة العارضة
مثل هذا الاول وهى شاملة نون من ونون لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله متبوعة حركة الا
اى احر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمة لا توابع حركات اواخرها وانما قال متبوعة حركة الاخر ولم يقل
تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الذكر مخلل بين اخر الكلمة
والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا فائدة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل
اخر الكم ليشمل تنوين الترنم الفعل لا التاكيد الفعل وخرج نون التاكيد الخفيفة ولا يتقض التعريف
بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطلقها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس لهذا النطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يصلح

جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة ما يسئل الابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فحذف التنوين لفظا لا خطا بحذف التنوين من موصوفه لا خطا بحذف ابن وكذلك قولهم هذا قارئ بن قارئ لانه كناية عن العلم ويعلم منه ان اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد ورأيت ابن علم لم يحذف التنوين من اللفظ والخط ابن لخفة الاستعمال ويعلم مما قررنا موصوفا انه قيد في اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف ها فانها لا تحذف حيثما كانت لتلا يلتبس بنت بمثل هند ابنة عامر نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لا مانع منه الا التقاء الساكنين ومشددة مفتوحة لفظا وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والخالص ان الفاصل بين نون الجمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانه مكسور وهو شبيه بالفرق بنون التثنية يختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل اكثرا في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن عندنا فتصيب خيرا والحث نحو والله لتقومن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات لان الدال على الطلب دون الماضي والحال لان لا يؤكد الا ما يكون منتظرا قلت اي نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد يقومن لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي وقرئ اي نون التأكيد في حالة القسم اذ جواب القسم يؤكد بها لان القسم لتأكيد الكلام او بالفعل امر مختص بعد وهو القسم من غير تأكيد بها يختص بورود هو اي نون التأكيد بعد صريحة او في قوله لازما شارت الى ان زيادة نون التأكيد فيما هذا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي ما تفعل فعلا ما فان ما هذه زائدة للتأكيد فيما هذا مثبت القسم ايضا لانه يختص المقصود من خبره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد حقيقة بحركة او تقديرا وهو الواو بمضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكونا ساكنين لا كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اجريا والا فنقل الواو بعد الضمة وفي النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع غير الخالصة وهو الياء مكسر ليدل على الياء المحذوفة الساكنين وتنقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة ما قبلها فجاءا ذلك المذكور من ضمير المذكر او ضمير المخاطبة وهو الواو المذكر غالبا كان او مخاطبا بالمؤنثة الغائبة مضموم طلبا للخفة وظاهر ان علة الواو المذكر بسبب التثنية وجمع المؤنثة وجمع المذكر غير ما ذكر فقول ونقول في النثر وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء من قولك اضربان بالنون الخفيفة اضربان بالنون المشددة لان الالف لا يناسبه الواو اضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات مواليات والياء علما الواو التثنية وجمع المؤنث المشددة الخفيفة لزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعل

كلمة الوقف والبيت يرضى عنا الاكثرين وكلا اي الكلمة الثقيلة والخفيفة في غير ما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز الكل وجمع المذكر وبالي ظبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل ما اخر الفعل المتصل بنون التأكيد معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكها بضم وكسر ويعرف من هذا الكلام بيان الافعال المتصلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه

سلطان
الدايي

ان النون حكمها مع المذكر وجميع المؤنث ما ذكر وهو غير حكمها مع ضمير البارز اي مع ضمير البارز وهو ثنتان حكم المذكر حكم المؤنث وارمين اخشون والواحد المؤنث ترمين واخشين وارمي واخشي وامثلة المنفصلة تقول انت ترمين وانت ترمون اخشون ومن ياقوم يحذف الواو كما حذفت في ترمين والكفار رموا للتوضيح وكذا الواو والياء في ترمين يحذفان كما حذفتا في نحو ترمي الجيش وارمي للتوضيح وتضم الواو المضموم ما قبلها كما تضم في المنفصلة تقول اخشون كما تقول هم لم يكن ان لم يكن وارمي البارز وهو في الواو المذكر نحو اخشون واخشي ذا المنفصل اذ فانه ذكر كالكلمة المنفصلة بعين بها الف التثنية تقول انت ترمين وارمين واخشين برة الدابة وفتحها كما فتحت اخشوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمنفصل تقول هل ترمين يا هند وهل ترمون يا قوم وهل ترمين يا هندات وهل ترمون يا قوم لا يقال هل ترمان يا هندان هل ترمون يا قوم لانه حذف حركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترمون في هل ترمون يا سقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو وكسرها في لم ترموا والقوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترمين في مثل هل ترمين اثنتان انيا وكسر هاء اتيا لاجل الياء من هذا مثال ما فيه ضمير بارز بكسر لاجل النون ولترون عطف على ترمين الاولى ترمين اثنتان فيها واو ونون زيدتا للجمع وتكرار مع ضمير التثنية في ترمون واخشون في ترمون واخشون حذفت الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين كما حذفت في ترمون واخشون لكن